صحيفة جامعة تصدر كل ثلاثاء وجمعة
24
الثمن
1200 مليما

لتفكيك غزة من الداخل وزعزعة استقرارها

إسرائيل تسلح جماعة «أبو شباب» بتواطؤ من الامارات والسلطة الفلسطينية

الجمعة 13 جوان 2025 ./عدد 722

دعا إليه الرئيس قيس سعيّد

ضرورة انسجام قانون المالية المقبل مع مخطط التنمية

8

«قافلة الصمود» من تونس الى غزة

سعي لكسر الحصار ومنع الإبادة

5-4

أحيته قافلة الصمود... قانون زجر التعامل مع الكيان يعود إلى الواجهة

الترجي في في كأس العالم للأندية بأمريكا

حلم عالمي وسط انتقادات جماهيرية وغياب التحضيرات

22

الافتتاحية
محمد بن محمود

من تونس إلى غزة: قوافل الصمود تفتح أبواب الطوفان الإنساني

انطلقت من تونس، يوم الإثنين الماضي، شرارة إنسانية جديدة في معركة الكرامة ضد الإبادة الممنهجة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. إنها قافلة الصمود المغاربية، التي جمعت تونسيين وجزائريين وليبيين، ومعهم نشطاء من عموم بلاد المغرب العربي، في مسعى شعبي غير حكومي، يطمح إلى كسر الحصار وتحدي الصمت العالمي المتواطئ، وإرسال رسالة عنوانها أن غزة ليست وحدها، وأن الدم العربي لا يزال نابضًا في شوارعنا، حتى وإن سكتت العواصم وتواطأت الأنظمة.

هذه المبادرة ليست مجرد قافلة تضامن، بل هي جزء من طوفان إنساني شعبي يتشكل من رحم المأساة الفلسطينية، ليعيد الاعتبار إلى الضمير العالمي الغائب، ويفضح زيف الشعارات الغربية حول حقوق الإنسان. فحين تُقتل الطفولة جهارًا نهارًا، وتُباد أحياء كاملة على مرأى العالم، وحين تخرج الولايات المتحدة لإسقاط قرار أممي يطالب بوقف فوري لإطلاق النار، فإن كل المبادرات الشعبية، مهما كانت رمزية، تُصبح بمثابة طلقة مقاومة في وجه آلة الإبادة.

في ظل هذا الواقع المأساوي، بات من الواضح أن الحكومات -العربية منها والغربية- قد أُصيبت بالشلل الأخلاقي، أو انحازت بشكل صريح إلى صف الاحتلال. لذلك فإن تعويل الشعوب اليوم لا يمكن أن يكون إلا على نفسها، وعلى قدرتها على كسر الحصار الإعلامي والسياسي المفروض على غزة، وفرض ملف العدوان في واجهة الرأي العام العالمي، رغم أنف أدوات التطبيع والتعتيم.

لم تكن مصادفة أن تنطلق القافلة من تونس، فهذه الأرض، التي كانت دومًا في قلب المعارك القومية، لم تتخلف يومًا عن نداء فلسطين. من الانتفاضات الشعبية إلى مقاطعة العدو، ومن التنديد بالحصار إلى التعبير الصريح عن دعم المقاومة، ظلّت تونس شعبًا ونخبًا، صامدة في وجه الابتزاز السياسي الغربي، وفي مواجهة حملات التشويه والتطبيع التي طالت كل من رفع راية القدس.

قافلة الصمود، التي يشكلها نشطاء وإعلاميون وأطباء ومواطنون عاديون، ليست فقط جسدًا متحركًا نحو معبر رفح، بل صوتًا يصرخ في وجه التواطؤ العالمي، ويؤكد أن لا أحد يملك حق الصمت بعد اليوم. فالحرب على غزة لم تعد مجرد معركة عسكرية، بل تحولت إلى جريمة إبادة ممنهجة، تُنفذ بأحدث التقنيات، وتُبرر بحجج لا تقنع حتى قائليها، في ظل عجز المنظومة الدولية عن محاسبة الاحتلال، أو حتى ردعه إعلاميًا.

في الجانب الآخر، لا تزال قوافل الحرية البحرية تحاول اختراق الحصار من جهة البحر، كما حدث مع السفينة التي انطلقت من إيطاليا مؤخرًا، والتي تم احتجازها في عرض البحر الأبيض المتوسط، دون أن تجد دعمًا دوليًا يحميها من تهديدات الاحتلال، الذي أعلن صراحة نيته منعها من الوصول إلى غزة. والاحتمال الأقرب هو أن يتم اعتراضها بالقوة، كما فعلت البحرية الإسرائيلية مرارًا مع سفن أسطول الحرية خلال السنوات الماضية، ما يؤكد أن قانون الغاب لا يزال هو السائد حين يتعلق الأمر بفلسطين.

إن ما يجري في غزة، وفق كل المعايير القانونية والإنسانية، يُعد جريمة حرب متكاملة الأركان، بل إبادة عرقية موثقة بالصوت والصورة. أكثر من 50 ألف شهيد، أغلبهم من النساء والأطفال، وآلاف الجرحى، وتدمير ممنهج للبنية التحتية والمراكز الصحية والتعليمية ومخيمات اللاجئين. ومع ذلك، لم تتحرك المحكمة الجنائية الدولية إلا بعد أن بلغت المجازر مستويات غير مسبوقة. وحتى حين صدر قرار باعتقال نتنياهو ووزير حربه، بقي القرار حبراً على ورق، تُفرغه الدول الكبرى من مضمونه عبر ازدواجية فاضحة في المواقف.

أما الدول الغربية، التي طالما صدّرت للعالم مفاهيم الديمقراطية والحرية، فقد وقفت عاجزة أمام المجازر، بل تحولت إلى شركاء مباشرين في الجريمة من خلال دعمها العسكري والسياسي للكيان المحتل. والاعتراف المتأخر من بعض الدول الأوروبية بالدولة الفلسطينية، لا يغيّر من حقيقة تواطؤها، بل يبدو أشبه بمسكّن سياسي يحاول التخفيف من وقع الفضائح الإنسانية دون أن يُحدث أي تغيير جوهري على الأرض.

والأدهى من ذلك، أن بعض هذه الدول ترفض حتى استخدام مصطلح الإبادة، وتحاول تسويق الصراع وكأنه مواجهة بين جيشين متكافئين، في حين أن الواقع يفضح حجم الكارثة: شعب أعزل يُقصف، ويُحاصر، ويُمنع عنه الغذاء والدواء، في مشهد يُعيد للأذهان أبشع فصول الجرائم الاستعمارية والنازية في القرن الماضي.

أما الموقف العربي والإسلامي الرسمي، فلا يخرج عن دائرة الخذلان والصمت والمهانة. فمن غير المقبول أن يُقتل أهل غزة لثمانية أشهر متواصلة، بينما تعقد القمم وتُلقى الخطب، دون تحرك فعلي على الأرض، لا عبر كسر الحصار، ولا عبر وقف التطبيع، ولا حتى عبر وقف مد الاحتلال بالنفط والمال.

إن الأمة التي تتدافع بالملايين إلى الكعبة لأداء فريضة الحج، لا تجد الجرأة على دعم أهل غزة حتى بكسر صمتها، مما يثير أسئلة حارقة حول فقدان البوصلة الأخلاقية والسياسية. فمتى صار الموت اليومي لأطفال فلسطين خبرًا عاديًا لا يهز الضمير؟ ومتى أصبح الانحياز إلى الحق جريمة تُعاقب عليها الدول والشعوب؟

في النهاية، تبقى قوافل الحرية، رغم رمزيتها، جرس إنذار عالمي بأن الطوفان الإنساني الحقيقي لم يبدأ بعد. وما هذه المبادرات سوى إرهاصات لما قد يكون انتفاضة أخلاقية عالمية في وجه نظام دولي عاجز عن حماية أبسط الحقوق، وعاجز عن وقف وحشية كيان عنصري يقود المنطقة والعالم إلى مزيد من الفوضى.

قافلة الصمود التي انطلقت من تونس ليست سوى البداية، فحين تنهض الشعوب الحرة، تُصاب الأنظمة المتواطئة بالذعر، ويبدأ الاحتلال في ارتباكه المعتاد أمام المواقف الشجاعة. ومن تونس إلى رفح، تمتد قوافل العزّة لتؤكد أن غزة ليست وحدها، وأن الطوفان الإنساني قادم، وإن تأخر، فالغضب في العروق لا يزال حيًّا، وسينفجر ذات يوم في وجه المحتل والساكتين معه.

تصدر عن شركة حمزة للنشر والطباعة
البريد الإلكتروني: contact@ avant-premiere.com.tn
24.24@ avant-premiere.com.tn
الهاتف . 29 903 073
مدير التحرير
وفاء حمزة
رئيس للتحرير
عادل الطياري
الإخراج الفنّي
فتحي الحرشاني
سحب من هذا العدد
10000 نسخة

الحمامات :

متساكنو منطقة حتوس يشتكون من الانقطاع المتكرر للماء الصالح للشرب

يعاني ســـاكنو منطقة حتوس التابعـــة لمعتمدية الحمامات من ولاية نابل من الانقطاع المتواصل للماء الصالح للشرب.

وتـــزداد معاناة الأهالي خاصة مـــع ارتفاع درجات الحرارة وكذلك في المناســـبات وأيام عيد الأضحى رغم انهم يقومون بخلاص الفواتير..

وقالت إحدى القاطنات بالحي في تصريح لـمراسلة «24/24» بنابل ان الماء لايـــزال منقطعا منذ أول أيام العيد إلى اليوم، كما أن نوعية المياه التي يتم التزود بها عن طريق الجمعية المائية بالجهة غير صالحة للشرب بسبب تلوثها وتغير لونها رغم القيام بتجديد الشبكة.

ويطالب أهـــالي منطقة حتوس التـــي تعد قرابة 4 آلاف ساكن، الســـلط المحلية والجهوية بايجاد حلول لهذا الاشكال والاسراع في مد القنوات نحو بقية المنازل وتغيير الشبكة القديمة.

توزر

حريق في الواحة القديمة يأتي على 300 من أصول النخيل

نشب حريق في واحة توزر القديمة بالضيعة الفلاحية التابعة لمجمع التنمية الفلاحية «الوسط» ،وهي ضيعة مهملة، تسبب في حرق حوالي 300 من أصول النخيل بين كلي وجزئي أعشاب جافة على مساحة هكتارين ونصف وذلك رغم الاحتياطات التي تم أخذها والتنســـيق مع مصالح الحماية المدنية قبل موسم الصيف حيث تشـــتد الحرارة والتي ســـاهمت في التخفيض من عدد الحرائق المسجلة هذه السنة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي

و تفاديا للحرائق دعا الاتحاد الجهوي للفلاحة كافة الفلاحين إلى تجنّب حرق الفضـــلات إلا في حال توفّر الماء على عين المكان، ومن جهتها تســـعى مجامع التنمية الفلاحية بالواحة القديمة إلى توفير نقطة مياه تتزود منها شـــاحنات فرق الإطفاء عند تدخلهم لإخماد الحرائق .

محمد المبروك السلامي

المركز الجهوي للبحوث في الفلاحة الواحية بدقاش

إمضاء 5 اتفاقيات إطارية مع المركز الفني للتمور

وقّع المركز الجهـــوي للبحوث في الفلاحة الواحية بدقاش ،من ولاية توزر،5 اتفاقيات إطارية مع المركز الفني للتمور، وتهدف إلى تثمين نتائج البحث العلمي التي أجراها المركز وتقديمها للفلاحين وتعميم هذه التجارب في المجال الفلاحي إضافة الى تعميم تجارب التلقيح الآلي على مختلف مناطق إنتاج التمور بتوزر وقبلي وقفصة و قابس.

حيث تخص الخمس اتفاقيات تحســـين خصوبة التربة وتحضيرو استخدام المستسمد وتعميم عملية التلقيح الآلي على كل مناطق إنتاج التمور حسب المستدام للبذور المحلية

وتعزيز التنوع البيولوجي في الواحات، وذلك

بإكثار بعض أصناف فحول النخيل ذات النوعية الجيدة عن طريق تقنية زراعة الأنسجة، خاصة انه لايوجـــد في تونس إلى حد الآن فحول معينة لان الفلاح يســـتعمل الذكار الموجد في الواحات من اي فحـــل، في حين انه في الدول الأخرى هناك فحول منتقاة ومدروســـة كل الدراســـة ومعروف كل خصائصها كما أن الاتفاقية ســـتمكن المعهد من اختيار الفحول في الواحات التونسية للعمل عليها ودراستها .

وتخص الاتفاقية الخامســـة عملية مداواة النخيل المصاب بمرض تكسر ســـعف النخيل خاصة بواحات الجريد التي يتكاثر فيها هذا المرض و لذلك فإن المعهد سيعمل على إحضار دواء لهذا المرض.

محمد المبروك السلامي

زغوان :

حصاد 67 ألف هكتارا من مساحات الحبوب والإنتاج قارب التقديرات الأولية

محمد الدريدي

بلغت مســـاحة صابة الحبوب التي تم حصادهـــا بولاية زغوان إلى حدود النصف الأول من شـــهر جويلية الجاري حوالي67 ألف هكتارا وهو ما يمثل نســـبة 95 بالمائة من المســـاحة الجملية لزراعات الحبوب بالجهة والمقدرة بـــ 71 ألف هكتارا حســـب ما أفاد به رئيس دائرة الإنتاج النباتي بالمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بزغوان،علي الهمامي.

وأضاف الهمامي أن كميات الإنتاج لصابة هذا الموســـم قاربت التوقعات الأولية التي قدرها الفنيون بحوالي مليـــون و600 ألف قنطارا حيث تجاوز إنتاج المساحة التي تم حصدها مليون و200 ألف هكتارا.

من جهته ذكر رئيـــس الدائرة الجهوية لديوان الحبـــوب بزغوان، بديع العياري، أنه تم تجميع 625 ألف قنطارا من الحبوب بـــ 12 مركز خزن في حين لا تزال 100 ألف قنطارا مـــن الحبوب متواجدة في الهواء الطلق وبفضاءات غير محمية كما تم إجلاء 100 ألف قنطارا من الحبوب ، مشـــيرا إلى أن عديد الفلاحين يتولون تجميع محاصيلهم بمخازنهم الخاصة أو بمراكز تجميع خارج حدود الولاية.

واعتبر رئيس الاتحاد الجهـــوي للفلاحة والصيد البحري، فتحي الأبيض، أن صابة هذا الموســـم من الحبوب في ولاية زغوان كانت "قياسية" وقد تم تأمينها بنســـبة كبيرة من الحرائق باســـتثناء حريق واحد أتى على حوالي 50 هكتارا من الحبوب بإحدى الضيعات الفلاحية بالفحص ، مشـــددا على ضرورة إيجاد حلول لتأمين كميات الحبوب المتواجدة خارج المخازن .

برجيم معتوق والفوار

انطلاق النشاط الفعلي للشركة الاهلية «وفاق غريب»

انطلق النشـــاط الفعـــلي للشركة الاهليـــة «وفاق غريب» التي تنشـــط في مجال تعصير الانشـــطة الفلاحية والعنايـــة بالواحـــات برجيم معتوق والفوار، ويقع مقرها برجيم معتوق الحدودية وتضم حاليـــا 60 منخرطا مع وجـــود أكثر من 100 مطلب جديد للانخراط. وسيتم التركيز على العناية بالواحات، سواء بخدمة الأرض وحرثها أو قص بقايا الجريد اليابس والكرناف بطريقة تسهل تسلق النخيل، إضافة إلى إصلاح شـــبكات الـــري ومضخات المياه المعطوبة، مع مداواة الواحة ضد الآفات والامراض والاعشاب الطفيلية، الى جانـــب المتابعة المســـتمرة للحالة الصحية بالمقاسم الفلاحية.

كما ســـتعمل الشركة الاهلية على معاضدة العمل البلدي في المجال البيئي، والســـعي الى بعث مشاريع في القطاع الفلاحي بالأراضي الاشـــتراكية، التي تحت تصرف مجلس التصرف لأراضي غريب، كما تهدف ايضا توفير مواطن شغل للشـــباب في عديد الاختصاصات على غـــرار إصلاح المضخـــات المائية وصيانة الابار الى جانب مد شـــبكات الاقتصاد في مياه الري مع توفير فرص للعمـــل في التدخلات التي تشـــهدها الواحـــة باســـتعمال الميكنـــة ومنها المداواة ضد الافات والامراض على غرار عنكبوت الغبار.

وســـتعمل الشركـــة عـــلى تطوير انشطها عبر الانفتاح على قطاع تربية الماشية مع العمل على تنفيذ العديد من المقترحات الشـــبابية التي من شانها تعصير القطـــاع الفلاحـــي وتطوير الإنتاج وتنوعه وتثمـــين ما تزخر به المنطقة من ثـــروات طبيعية واراضي للمساهمة في تنمية المنطقة.

محمد المبروك السلامي

أحيته قافلة الصمود...
قانون زجر التعامل مع الكيان يعود إلى الواجهة

صابر الحرشاني

توازيا مع قافلة الصمود وتوسيع رقعة التضامن المغاربي مع القضية الفلسطينية، يعود من جديد الحديث ملف «تجريم التطبيع» وطرحه على طاولة التشريع.

وعلى هامش «قافلة الصمود» التي تأتي في سياق شعبي داعم لغزة ومناهض للعدوان الصهيوني المستمر، برزت من جديد دعوات إلى تجريم كل أشكال التطبيع، ليس فقط كموقف أخلاقي أو تضامني، بل كمطلب تشريعي ملحّ.

وقد دعا رئيس كتلة لينتصر الشعب علي زغدود مؤخرا إلى ضرورة إعادة طرح مقترح قانون زجر التعامل مع الكيان الصهيوني، على اعتبار أنّ هذه الصيغة القانونية تمثل النسخة الثانية المعدلة التي صاغها نواب الكتلة، بعد فشل تمرير النسخة الأولى من قانون تجريم التطبيع خلال الجلسة العامة التي توقفت بعد المصادقة على فصلين في نوفمبر 2023.

ويرى نواب ان المقترح الثاني منسجما مع مواقف رئيس الجمهورية و لا يقتصر فقط على تجريم التطبيع السياسي أو الاقتصادي، بل يذهب أبعد من ذلك، إلى تجريم مجرد الاعتراف بالكيان الصهيوني، ما يجعله مشروع قانون من الوزن الثقيل، سواء من الناحية القانونية أو السياسية، خصوصاً في سياق إقليمي ودولي مشحون بالتحولات، وفي ظل الضغوط التي تواجهها تونس داخلياً وخارجياً.

مضمون المبادرة

و تضمن مقترح القانون عدد 2024/18 المتعلّق بإتمام بعض أحكام المجلة الجزائية تنقيح فصل وحيد، بإضافة فقرة سادسة جديدة إلى الفصل 61 من المجلة الجزائية تهدف إلى «زجر الاعتراف والتعامل مع الكيان الصهيوني».

ويشار الى ان الفصل 61 من المجلة الجزائية ينص على مختلف اوجه الاعتداء على امن الدولة الخارجي والعقوبات الموجبة لذلك المقررة بالفصل 62 من المجلة الجزائية، كما نص التنقيح المقترح للفصل 61 على ان تضاف الى هذا الفصل فقرة سادسة جديدة تحت عنوان «زجر الاعتراف والتعامل مع الكيان الصهيوني» فيما يلي نصها:»يعد مرتكبا لجريمة الاعتراف والتعامل مع الكيان الصهيوني الغاصب لارض فلسطين واراض عربية اخرى كل شخص تونسي الجنسية زمن اقتراف الفعل تعمد اقامة او التوسط في اقامة علاقة مباشرة مع اي ذات طبيعية او معنوية او اي هيئة او مؤسسة حكومية او غير حكومية او اي منظمة او جمعية او تنظيم ينتمي الى الكيان الصهيوني».

وعدّد مقترح القانون مختلف الافعال التي تقوم عليها هذه العلاقة على غرار الاعتراف المعلن عموما بالكيان الصهيوني او الاشادة به او الدعاية له بأية وسيلة الى جانب التواصل او الاتصال المباشر الرامي الى تحقيق معاملات مباشرة في المجالات الاقتصادية او الاجتماعية او الثقافية او الرياضية فضلا عن المشاركة في الملتقيات او المسابقات او الحفلات الخاصة والعامة والمقامة من احدى الذوات التابعة للكيان الصهيوني داخل الاراضي المحتلة أو خارجها.

وأضاف التنقيح المقترح للفصل انه تعد جريمة التعامل مع الكيان الصهيوني قائمة، ولو تم ارتكابها خارج ارض الوطن من تونسي الجنسية دون لزوم تجريمها من الاقليم الذي ارتكبت فيه.

وبخصوص العقوبات، نص مقترح القانون انه اذا ارتكبت الجريمة من طرف ذات معنوية تونسية بصفة مباشرة في تحقيق احد الافعال المكونة لها فان الخطية المقررة لها من عشرة الاف الى مليون دينار وينسحب العقاب البدني المستوجب لها على من ثبتت مسؤوليته من مسيريها تونسي الجنسية حتى وان كانت الذات المعنوية غير حاملة للجنسية التونسية زمن اقتراف الافعال كما نص التنقيح على ان يتولى مأمورو الضابطة العدلية كل في حدود مرجع نظره الترابي معاينة جرائم الاعتراف والتعامل مع الكيان الصهيوني ويتولون حالا اعلام وكيل الجمهورية الراجعين له بالنظر.

مبادرة معلقة

فمنذ سقوط مقترح قانون تجريم التطبيع خلال جلسة التصويت الشهيرة في نوفمبر 2023، والتي أثارت كثيراً من الجدل، بقيت المبادرة معلّقة بين الوعود السياسية وتوازنات القوى داخل البرلمان. حينها، تذرعت كتل نيابية بعدم دستورية بعض فصول المشروع أو بوجود صعوبات في تكييفه مع الاتفاقيات الدولية التي وقّعتها تونس. لكن أنصار مشروع التجريم يرون في تلك المبررات مجرد غطاء سياسي لرفض صريح – أو موارب – للمضي قدماً نحو القطع التام مع كل أشكال التعامل مع الكيان الصهيوني، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

ومن هذا المنطلق، تبرز تحركات جديدة لإعادة طرح قانون «زجر التعامل والاعتراف بالكيان الصهيوني» ويعتقد نواب ان صياغته راعت الإشكاليات القانونية السابقة، خاصة فيما يتعلق بالتعارض مع المعاهدات الدولية أو العلاقات الدبلوماسية متعددة الأطراف.

وتنص النسخة الجديدة من مشروع القانون على اعتبار كل تعامل، سواء اقتصادي أو ثقافي أو إعلامي أو رياضي، مع الكيان الصهيوني، فعلاً مجرّماً بفعل المجلة الجزائية ، إضافة إلى التوسع في تعريف الخيانة العظمى لتشمل التعامل مع كيان الاحتلال

ورغم الحضور القوي لمطلب تجريم التطبيع في الساحة الشعبية التونسية، فإن المسار التشريعي لهذا المقترح لا يبدو مفروشاً بالورود، نظراً إلى ما يتطلبه من تعبئة سياسية واسعة وتوافقات برلمانية ليست متاحة بالسهولة المتصورة. فمواقف الكتل البرلمانية من المشروع لا تزال متباينة، بين من يدعمه بشدة ويراه ضرورة سيادية لحماية الموقف التاريخي لتونس، وبين من يتحفظ عليه بدعوى التعقيدات القانونية أو الخوف من تداعيات خارجية.

محاذير

وعلى الرغم بروز الكثير من الاراء الداعمة لفكرة اعادة طرح النسخة الثانية من تجريم التطبيع فإن اراء اخرى تعبر عن محاذير و تخشى من أن يؤدي تمرير قانون من هذا النوع إلى عزلة دبلوماسية أو اقتصادية، خاصة في ظل ضغوط تمارسها بعض القوى الغربية على الدول التي تسعى إلى تبنّي مواقف متشددة تجاه الكيان الصهيوني، كما يُخشى من استغلال المشروع من طرف بعض التيارات السياسية لتصفية حساباتها .

غير أن أنصار القانون يردّون على هذه التخوفات بالتشديد على أن السيادة الوطنية يجب أن تكون فوق كل الحسابات، وأن احترام إرادة الشعب التونسي ومواقفه التاريخية لا ينبغي أن يخضع لأي إملاءات أجنبية، و وهم يرون أن الوقت قد حان لتونس لتكون في طليعة الدول التي تقنّن المقاطعة القانونية للكيان الصهيوني وتُحوّلها من شعار إلى تشريع ملزم.

وبين هذا الموقف وذاك، يبقى السؤال الجوهري: هل يملك البرلمان اليوم الاستعداد الكافي لمناقشته قانون بهذا الثقل؟

إن عودة مشروع قانون زجر التعامل والاعتراف بالكيان إلى الواجهة، بفضل قافلة الصمود والتحركات الشعبية الداعمة لفلسطين، يمثل لحظة مفصلية في البرلمان ستحدّد مدى التقاء النخبة السياسية مع الشارع.

«قافلة الصمود» من تونس الى غزة

سعي لكسر الحصار ومنع الإبادة

ندى الغانمي

انطلقت قافلة الصمود وهي قافلة شعبية تضامنية بريّة، يوم الاثنين 9 جوان 2025، من تونس في اتجاه غزّة، مساندة لغزة وأهلها وللمطالبة برفع الحصار الظالم عن القطاع.

وهذه القافلة من تنظيم مشترك بين عدة جمعيات ومنظمات تونسية، أبزرها تنسيقية العمل المشترك من أجل فلسطين، والاتحاد العام التونسي للشغل، والنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، والهيئة الوطنية للمحامين بتونس، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وعمادة الأطباء التونسية والمنظمة التونسية للأطباء الشبان.

وأعلنت تنسيقية العمل المشترك من أجل فلسطين، أن قافلة «الصمود من أجل كسر الحصار على غزة»، انطلقت، الإثنين 9 جوان 2025، من تونس العاصمة مرورا بسوسة وصفاقس وقابس وصولا الى معبر راس جدير في بنقردان بولاية مدنين، للعبور الى ليبيا في اتجاه مصر، وذلك للتعبير عن التضامن مع الشعب الفلسطيني المحاصر في غزّة.

ويشارك تطوعا في هذه «القافلة البرية الشعبية»، التي تنظمها التنسيقية المذكورة، شخصيات جمعياتية ونقابية وسياسية، الى جانب حقوقيين ومحامين وأطباء وإعلاميين وأعضاء في منظمات شبابية، حسب المعطيات الواردة في الصفحة الرسمية للتنسيقية على «فيسبوك» كما تم تسجيل مشاركة مغاربية بهذه القافلة.

وتوجه المشاركون في القافلة الى معبر رأس جدير على الحدود التونسية الليبية، وواصلوا السير على الطريق الساحلية الليبية وسط استقبال شعبي كبير في كل جهة حلوا بها وصولا الى القاهرة ثم الى معبر رفح على الحدود المصرية الفلسطينية مع غزة.

وعبرت منظمات تونسية عن دعمها للقافلة والمشاركة فيها، وأهمها الاتحاد العام التونسي للشغل والنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين والهيئة الوطنية للمحامين بتونس والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وعمادة الأطباء التونسية والمنظمة التونسية للأطباء الشبان.

وتأتي هذه القافلة في اطار مسيرة دولية كبرى وتحرك سلمي دولي لكسر الحصار عن غزة والتجمّع يوم 15 جوان 2025 برفح من الجانب المصري على الحدود مع غزة.

تفاصيل المبادرة

أعلنت تنسيقية العمل المشترك من أجل فلسطين، في ندوة صحفية عقدتها الثلاثاء 13 ماي 2025 بمقر النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، عن تنظيمها لقافلة برية لكسر الحصار عن غزة أطلقت عليها اسم «قافلة الصمود»، بالشراكة مع مجموعة من المنظمات الوطنية والجمعيات. وفي تصريحه لوسائل الإعلام، أكد عضو التنسيقية وائل نوار، خلال هذه الندوة، أنّ دور هذه القافلة هو كسر الحصار على قطاع غزة، وهي قافلة برية تنطلق مباشرة من العاصمة تونس نحو معبر رفح.

وأضاف وائل نوار خلال مداخلته ان: «هذه المبادرة ليست الأولى، فالتنسيقية شاركت في أكثر من 3 قافلات، رغم أن معظم المساعدات لم تتمكن من دخول القطاع منذ فرض الحصار، كما قال: «لم نعد بحاجة إلى جمع المساعدات لأنها موجودة ومكدسة في رفح والعريش في كل مكان، وهدفنا اليوم من قافلة الصمود، فتح المعابر لإدخال كل هذه المساعدات، وسيكون يوم 9 جوان هو تاريخ انطلاق القافلة من تونس العاصمة، وقد اخترنا هذا التاريخ لعدة اعتبارات قانونية لوجستية وتحضيرية ولكن بالأساس تم اختياره لكونه يتناسب والحراك العالمي الذي يهدف إلى التواجد في مصر سواء داخلها أو على حدودها»، وفق تصريح عضو التنسيقية.

وفي ذات السياق، أكد عضو التنسيقية وائل نوار، أنّهم سعوا لإعلام السلط المعنية من رئاسة الجمهورية ووزارتي الداخلية والخارجية، وقد سعوا أيضا الى التنسيق مع كل السلط المحلية والجهوية والمركزية في علاقة بكل استحقاقات القافلة التي قال إنها «سعت لتكون مدعومة من كل المؤسسات كي تحقق أهدافها».

عمادة الأطباء ساندت وشاركت

من جهته، كان المجلس الوطني لعمادة الأطباء، قد وجه دعوة إلى منظوريه من أجل التطوع والمشاركة في قافلة الصمود في اتجاه قطاع غزة في إطار التضامن مع الفلسطينيين وكسرا للحصار وإدانةً للجرائم التي يرتكبها الكيان الصهيوني. وحدّدت عمادة الأطباء تاريخ الإثنين 2 جوان كآخر أجل للتسجيل، وبيّنت أن الباب مفتوح أمام العديد من الاختصاصات الطبية وشبه الطبية للمشاركة في القافلة، كطب الاستعجالي وطب العائلة والجراحة والتخدير والإنعاش وطب الأطفال وطب النساء والتوليد وطب الأعصاب والممرضين وتقنيي التخدير.

اتحاد الشغل من بين الداعمين

ومن جانبه أوضح الأمين العام المساعد للاتحاد العام التونسي للشغل سمير الشفي، أن هذه القافلة هي فرصة لفضح العدوان الإسرائيلي وتعزيز التضامن مع الشعب الفلسطيني الصامد منذ أكثر من سنة، مؤكدا أن اتحاد الشغل يقدم الدعم اللازم لمعاضدة الجهود العالمية لكسر الحصار. وقال ان «الإنسانية يتم اغتيالها يوميا في قطاع غزة وعلى العالم الحر والمؤمن بالعدالة من نقابات عالمية مقاطعة إسرائيل وذلك لما يمثلها الكيان الصهيوني من عنوان للعدوان والاجرام العالمي»، مشيرا الى أن مناهضة التطبيع هو سبيل نضالي لعزل إسرائيل ومحاصرها وفضح جرائمها. وانتقد ما اسماه «العجز العربي» تجاه القضية الفلسطينية، مبرزا ضرورة تكثيف الجهود لمنع مخططات الامبريالية العالمية التي تبيح الإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني في غزة وتريد تهجير سكان قطاع غزة.

تحت مجهر «24/24» :
إنهاء ظاهرة تشغيل المناولة:

خطوة ثابتة نحو عدالة اجتماعية حقيقية

اعداد : مفيدة عياري

في خطوة مهمة على طريق إصلاح منظومة العمل في القطاعين العمومي والخاص، أعلن رئيس الجمهورية قيس سعيّد عن سلسلة من الإجراءات تستهدف إنهاء ظاهرة تشغيل عبر الية المناولة، التي لطالما أثارت جدلاً واسعاً بسبب انعكاساتها السلبية على حقوق العمال واستقرارهم المهني. تأتي هذه الخطوة في سياق جهود لتعزيز العدالة الاجتماعية وتطوير العلاقة بين العامل والمؤسسة التي يعمل بها.

إصلاح شامل وعادل

أكد رئيس الدولة في لقائه مع وزيري الشؤون الاجتماعية وتكنولوجيات الاتصال على أن الإصلاحات يجب أن تكون شاملة، تستهدف جميع القطاعات والمناطق، وتعكس تطلعات الشعب في مختلف المجالات. وشدد على أن الحلول الجزئية أو الترقيعية لن تحقق النتائج المرجوة، وأن المصلحة الوطنية تقتضي اعتماد مقاربة وطنية تقوم على احترام كرامة الإنسان وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

ظاهرة التشغيل عبر المناولة بين القانون والواقع

تُعرف المناولة بأنها استخدام شركات أو أطراف خارجية لتشغيل أعوان في وظائف عمومية، ما يؤدي إلى فقدان هؤلاء العمال للعديد من حقوقهم الوظيفية، وغياب الاستقرار الذي يضمنه العمل المباشر ضمن القطاع العمومي او الخاص. هذاالشكل من التشغيل يُعتبر شكلاً من أشكال التشغيل الهش، الذي استمر لسنوات بفعل ضعف الرقابة والتشريعات غير الصارمة.

رئيس الجمهورية وصف هذه الممارسة بأنها «عبودية مقنّعة»، تمارس تحت غطاء قانوني زائف، تحرم العمال من حقوقهم الأساسية، وتخلق حالة من التمييز وعدم المساواة بين الأعوان في القطاع ذاته.

قرارات حاسمة لإنهاء التشغيل الهش

في ضوء ذلك، قرر رئيس الجمهورية حل شركة «الاتصالية للخدمات»، التي كانت تُستخدم كآلية لتشغيل أعوان المناولة. وأعلن عن دمج هؤلاء الأعوان في الجهات التي يؤدون فيها أعمالهم، بناءً على أنظمة العمل الأساسية لتلك المؤسسات، وفق ضوابط متوافقة مع آخر التعديلات في مجلة الشغل.

هذه الخطوة تمثل تحولاً جوهريًا في طريقة إدارة الموارد البشرية في القطاع العمومي، إذ تضع حداً للاستغلال القانوني وتحسن من وضعية آلاف العمال، مما يتيح لهم حقوقهم كاملة واستقراراً وظيفياً يحفظ كرامتهم.

أهمية الاستقرار الوظيفي وتأثيره على الإنتاج

أشار رئيس الجمهورية إلى أن الاستقرار الوظيفي هو من الأسس التي تؤدي إلى ولاء العامل للمؤسسة التي يعمل بها. وأضاف أن رفع الضيم عن الأعوان وفتح الآفاق أمامهم يعزز من انتمائهم للمؤسسة، ويزيد من تحفيزهم وبذلهم للإنتاج، وهو ما ينعكس إيجابًا على مستوى الأداء العام

هذه الرؤية تعكس فهماً عميقاً لأهمية رأس المال البشري في تطوير المؤسسات، وتأكيداً على أن أي إصلاح حقيقي يجب أن يراعي البعد الإنساني ولا يقتصر على الإجراءات التقنية أو القانونية فقط.

تشديد على تطبيق القانون ومساءلة المخالفين

شدد رئيس الجمهورية على أن التشريعات التي وضعتها الدولة يجب أن تُطبق بصرامة، وأن كل من يحاول التحايل عليها أو ممارسة ضغوط على العمال لحرمانهم من حقوقهم سيخضع للمساءلة القانونية. هذه الرسالة تمثل تأكيدًا على جدية الدولة في حماية حقوق العمال وضمان احترام القانون، وعدم التساهل مع أي تجاوزات.

العدالة الاجتماعية أساس التنمية

أكد رئيس الجمهورية قيس سعيّد أن الهدف من هذه الإصلاحات ليس التنكيل بأي جهة، بل إنهاء الظلم والتمييز الذي طال شريحة واسعة من العمال. وقال إن تحقيق العدالة والاستقرار في سوق العمل يفتح الباب أمام نمو اقتصادي شامل، تنعكس فوائده على الجميع دون استثناء.

هذه المقاربة تربط بين العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، وتؤكد أن توزيع الثروة بشكل عادل هو أحد أسس بناء مجتمع قوي ومتماسك.

التحديات القادمة في تنفيذ الإصلاحات

مع إعلان هذه القرارات، تواجه الحكومة تحديات كبيرة في تنفيذها على أرض الواقع. فدمج الأعوان العاملين ضمن عقود المناولة في المؤسسات العمومية يتطلب تنسيقًا إداريًا دقيقًا، وتعديلًا في البنية التنظيمية والمالية لتلك المؤسسات. كما يستوجب ضمان حقوق هؤلاء الأعوان وفق القوانين الجديدة، مع متابعة مستمرة لضمان عدم حدوث أي تجاوزات أو عراقيل. والنجاح في هذه المرحلة سيكون مؤشرًا هامًا على مدى قدرة الدولة على تطبيق الإصلاحات الهيكلية، وتعزيز مكانتها كمؤسسة تحمي حقوق مواطنيها.

انعكاسات إيجابية متوقعة على سوق العمل

إن إنهاء ظاهرة تشغيل المناولة سيؤدي إلى تحسين أوضاع العمال ورفع مستوى استقرارهم المهني، مما يشجع على رفع مستوى الإنتاج داخل المؤسسات العمومية والخاصة على حد سواء. كما يعزز من الشعور بالعدالة والمساواة بين الأعوان، ويحد من المشكلات الاجتماعية المرتبطة بعدم الاستقرار الوظيفي مثل البطالة الجزئية أو ضعف التغطية الاجتماعية.

بالتالي، فإن هذه الإصلاحات يمكن أن تسهم في تقوية النسيج الاجتماعي والاقتصادي على حد سواء.

تشكل القرارات التي أعلن عنها رئيس الجمهورية قيس سعيّد خطوة مهمة نحو إصلاح منظومة العمل في القطاعين العمومي والخاص، وتحقيق عدالة اجتماعية مستدامة اذ من خلال وضع حدّ للمناولة وإدماج الأعوان في المؤسسات التي يعملون بها، تفتح الدولة صفحة جديدة تعيد للعامل حقوقه وتضمن له استقراراً وظيفياً أساسياً.

يبقى التحدي الأكبر في التنفيذ الفعلي لهذه الإصلاحات، ومتابعة تطبيقها لضمان تحقيق الأهداف المنشودة. إن التزام الدولة بتطبيق القانون وحماية حقوق العمال سيكون مقياسًا حقيقيًا لنجاح هذه الخطوات، ورافدًا أساسيًا لبناء تونس أكثر استقرارًا وعدلاً.

بعد التراجع الرهيب في الاقبال على الرياضيات

هل يخسر التعليم علوم المنطق؟

صابر الحُرشاني

لم يعد هناك اي مجال لاعادة النظر في الخيارات التعليمية بعد أن باتت أهم مواد علوم المنطق مهدّدة بالانقراض بسبب التراجع اللافت في المقبلين على شعبة الرياضيات.

ولم تتجاوز نسبة المترشحين لشعبة الرياضيات في باكالوريا العام الجاري 5% من الإجمالي، بعدما كانت 20% قبل 25 سنة، حيث أن هذا التراجع الحاد يطرح إشكاليات عميقة تمس التوجيه التربوي، والخيارات التعليمية، ومستقبل الكفاءات العلمية.

صعوبات معرفية وخيارات اجتماعية

ولا يمكن فهم تراجع الإقبال على شعبة الرياضيات بمعزل عن التغيّرات المعرفية والاجتماعية التي شهدها المشهد التربوي في بلادنا، فإلى جانب الصورة النمطية التي ترى في هذه الشعبة مسارا شاقا يتطلب معدلات مرتفعة ومجهودا مضاعفا، برزت خلال العقدين الأخيرين مؤشرات على صعوبات تعلم عميقة لدى شريحة واسعة من التلاميذ في ما يتعلق بعلوم المنطق والرياضيات المجردة.

وقد لا تعود هذه الصعوبات إلى طبيعة المادة فحسب، بل أيضا إلى أساليب تدريسها، التي تبدو وفق المختصين لا تواكب تطور طرق التعلم الحديثة، ولا تراعي الفروقات الفردية بين التلاميذ، ذلك أنّ المقاربات المعتمدة في السنوات الإعدادية والثانوية تكرّس النمط التقليدي القائم على التلقين المجرد، دون ربط مفهومي واضح بين النظريات الرياضية وتطبيقاتها الواقعية، مما يزيد من عزوف التلاميذ ويعمّق إحساسهم بالقطيعة مع هذا المجال.

ويؤكد خبراء أن الانتقال من اللغة العربية الى اللغة الفرنسية بين المرحلتين الاساسية و الاعدادية من التعليم له دور بالغ في تشويش المكتسبات الرياضية لدى شريحة واسعة من التلاميذ ومن ثمة بداية العزوف عليها.

ويُضاف إلى ذلك ضعف التكوين البيداغوجي غياب تقاليد الدعم النفسي والتربوي للتلاميذ الذين يواجهون صعوبات في التفكير الاستنتاجي أو فهم البنى المنطقية، حيث تتحول الرياضيات إلى مصدر قلق دائم لا إلى مجال اكتشاف.

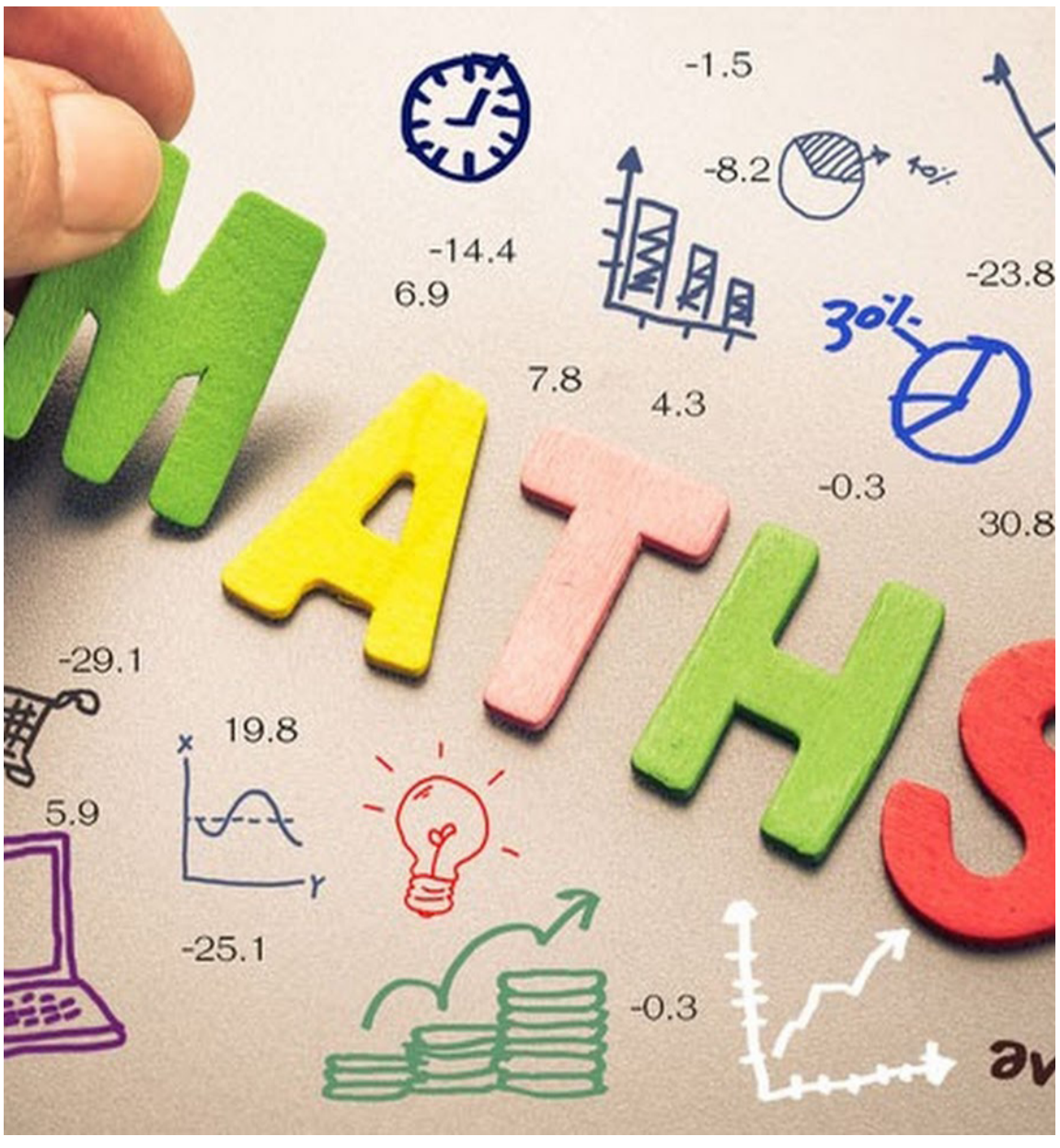

تكوين في مجال علوم المنطق والتجريد الرياضي ستكون له آثار مباشرة على مسارات علمية بعينها في الجامعة، مثل الهندسة، والفيزياء النظرية، والذكاء الاصطناعي، والاقتصاد الرياضي، وتخصصات تحليل البيانات والخوارزميات وغيرها.

فالمهارات المرتبطة بالرياضيات ليست تقنية فحسب، بل هي أساس التفكير التحليلي والاستنتاجي، وهي التي تمكّن وفق المختصين من النمذجة، وحل المشكلات، وتقييم المعطيات، وغياب هذا التكوين المتين في المراحل الثانوية ينعكس سلبا على نوعية الطلبة في الكليات العلمية، ويدفع بالجامعات إلى إعادة تدريس الأساسيات التي كان من المفترض أن تُكتسب في التعليم الثانوي.

ويرى مراقبون أن تراجع الاقبال على هذه الشعبة يساهم أيضاً في انكماش المشاركة التونسية في المحافل العلمية الدولية، ويقلّص من فرص بروز نخب علمية قادرة على المنافسة والبحث في مجالات ريادية، كما يُضعف القدرات الوطنية في إنتاج نماذج حاسوبية لتحليل المعطيات في ميادين حيوية .

ومن شأن هذا التراجع أن يعمّق الفوارق بين تلاميذ القطاع العمومي ونظرائهم في التعليم الخاص، حيث تحظى شعبة الرياضيات بدعم أفضل وتأطير أقوى، مما يعيد إنتاج التفاوت المعرفي ويحوّل الرياضيات من أداة لترقية الفكر إلى أداة فرز طبقي ناعم داخل المنظومة التعليمية نفسها.

ولا يمكن إغفال دور العائلة في التأثير على خيارات التلاميذ، إذ أن الخطابات الأسرية كثيرا ما تدفع الأبناء نحو شعب يُعتقد أنها «أكثر أماناً» أو توفّر آفاق تشغيل أوضح، حتى إن كان ذلك على حساب ميولاتهم الفعلية أو قدراتهم الكامنة، وبهذا تتحول شعبة الرياضيات، شيئاً فشيئاً، إلى خيار نخبوي محصور في فئة ضئيلة من المتفوقين أكاديمياً أو أولئك الذين يتلقون دعماً خارج المدرسة العمومية.

اختلال معرفي ينذر بالخطر

ولا يمكن الاقتصار على قراءة التراجع الكبير في الإقبال على شعبة الرياضيات وفق مقاربة حيث ان هذا المؤشر الخطير يمكن ان يعكس وجود اختلال معرفي في قلب المنظومة التعليمية، فمن المؤكد أن ضعف الأدوات البيداغوجية والتواصلية التي تمكنهم من اكتشاف مواطن الصعوبة لدى التلاميذ وتجاوزها، كما ينبغي أن تُرفَق دروس الرياضيات بمواكبة نفسية ودعم فردي للتلاميذ الذين يُظهرون صعوبات في استيعاب المفاهيم المنطقية المجردة، عوض الاكتفاء بتقييمهم وفق اختبارات معيارية.

كما يدعوا المختصين الى اعتماد منظومة أكثر نجاعة تقوم على تتبّع ميولات التلاميذ منذ السنوات الأولى، بالتوازي مع حملات إعلامية تبرز قيمة الرياضيات في سوق الشغل وفي ميادين الابتكار العلمي، وتعرض أمثلة حيّة عن اختصاصات مثيرة للاهتمام ترتكز على هذا التكوين.

ويمكن أيضاً دعم إنشاء نواد مدرسية للرياضيات والعلوم، وتكثيف المسابقات الوطنية والجهوية في هذا المجال، بهدف جعل التلميذ يختبر علاقة إيجابية مع هذه المادة من زاوية الإبداع والتحدي، لا فقط من خلال ضغط الامتحان أو رهانات المعدل.

لقد بات من المطلوب التسريع في إنقاذ شعبة الرياضيات على قاعدة الحذر من ان التراجع الذي بدا اليوم رقميا، يمكن ان تمتد تداعياته إلى العمق، حيث تتشكّل النخب، وتتكوّن الكفاءات، وتُرسم معالم المستقبل العلمي والاقتصادي للبلاد.

المطلوب إصلاح جذري

و للحد من هذا التراجع المقلق، لا بد من إعادة النظر في مناهج تدريس الرياضيات منذ السنوات الأساسية، عبر تبسيط المفاهيم المعقدة وتقديمها في شكل تفاعلي يتماشى مع قدرات المتعلمين، فبدل التركيز على الكم النظري المجرد، يجب توجيه الجهد نحو تطوير التفكير النقدي وحل المشكلات، مع اعتماد طرائق بيداغوجية تدمج الرياضيات في الحياة اليومية والتقنيات الرقمية اسوة بتجارب مقارنة.

ويجب تعزيز التكوين المستمر لمدرسي المادة، لا فقط من حيث الكفاءة العلمية، بل أيضاً من حيث

دعا إليه الرئيس قيس سعيّد

ضرورة انسجام قانون المالية المقبل مع مخطط التنمية

صابر الحرشاني

مع اقتراب موعد إعداد قانون المالية لسنة 2026، تعود إلى الواجهة إشكالية انسجام احكام قانون المالية و الميزانية مع أولويات التنمية.

وخلال لقائه بوزيرة المالية مشكاة سلامة الخالدي منذ ايام طالب رئيس الجمهورية بأن يتنزل مشروع قانون المالية المقبل في اطار مخطط التنمية 2026-2030، ما اثار الحديث مجددا بين العلاقة العضوية المطلوبة بين التصوّر الاستراتيجي للدولة من جهة، والآليات العملية لتنفيذ هذا التصور من جهة أخرى.

محاولة الخروج من دائرة الضغوط المالية

فقد ظلّت السياسة المالية في تونس، رغم كل محاولات الإصلاح، أسيرة منطق تقني وضغوطات ظرفية، تتعامل مع قانون كوثيقة محاسباتية لا كمحرّك تنمية.

و المستجد الذي يفرض نفسه هذه المرة الحاجة الى الانسجام المنشود، مع طبيعة المخطط التنموي الجديد ذاته، والذي يتم إعداده، ولأول مرة، انطلاقًا من مقاربة تشاركية قاعدية، عبّرت فيها الجهات والمحليات ومكونات المجتمع المدني عن أولوياتها بكل وضوح.

ومن غير المعقول ان يتم الاستماع إلى المواطنين في صياغة أهداف التنمية، ثم غض الطرف عن ترجمة تلك الأهداف إلى أرقام ومعطيات فعلية في نص قانون المالية، حيث لا يكون هناك من معنى لكل الاراء و التصورات التي تقديمها ان لم تجد تلك المطالب موطئ قدم لها ضمن ميزانية الاستثمار العمومي؟

لقد أدى الانفصال التاريخي بين آليات التخطيط وأدوات التنفيذ إلى نتائج سلبية تراكميّة. إذ تم في مرات كثيرة صياغة مخططات تنموية طموحة من حيث الخطاب، دون أن تُخصّص لها الموارد الكافية عند إعداد الميزانيات السنوية.

كما أن هذا التباعد فتح الباب أمام الارتجال والقرارات الظرفية في الإنفاق، مما شوّه فلسفة التخطيط ذاتها، وساهم في تعميق الفجوة بين الجهات، وفي تآكل الثقة في جدوى العمل الحكومي.

التخطيط القاعدي

و لطالما نادى الفاعلون الى وجود دور للدولة كمخطّط وكمستثمر في آن واحد. فحين تكون أولويات التنمية نابعة من القاعدة الشعبية، يصبح من غير المقبول أن تستمر القوانين المالية في تلبية إملاءات ظرفية أو في تكرار نفس توزيعات الموارد التي عزّزت الهشاشة واللاعدالة.

ويقتضي الوضع الحالي أن تتغيّر جذريا منهجية إعداد قانون المالية، فبدل أن يتم تجميع مطالب الوزارات كلٌّ على حدة، وفق منطق موازناتية تقليدية، على المشروع المالي أن ينطلق من خارطة الأولويات الواردة في المخطط. ذلك أن المخطط، هذه المرّة، لن يكون وفق ما هو معلن نتيجة اجتهاد نخبوي أو قرار فوقي، بل سيكون على ضوء مساهمات فعلية من المحليات و بالتالي فإن عدم الأخذ بهذه الديناميكية الجديدة سيُفرغ كل المسار من محتواه، ويحوّل مجهودات المشاركة من أفق وطني إلى مجرّد تمرين شكلي.

ويتطلب هذا الانسجام إعادة ترتيب الأولويات داخل الميزانية، لا من حيث الشكل فقط، بل من حيث المضامين أيضا، فاعتمادات التنمية لا يجب أن تقتصر على التكرار الميكانيكي للمشاريع الجارية، بل يجب أن تعكس بصدق التحوّلات الهيكلية المطلوبة، مثل التحول الطاقي، وتحديث البنية التحتية الصحية والتعليمية، وتحفيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وتطوير الفلاحة المستدامة، وكلّها محاور شكلت نقاط التقاء مشتركة في أغلب التقارير الجهوية الممهدة للمخطط حتى المرحلة التمهيدية الحالية.

كما أن العدالة الجبائية، التي شدد عليها رئيس الجمهورية قيس سعيّد، تظل مفتاحا ضروريا لتحقيق هذا الانسجام، فلا يمكن تعبئة الموارد المطلوبة لتنفيذ أهداف التنمية دون مراجعة عميقة لهيكلة الجباية، وتحقيق التوازن بين دافعي الضرائب، ومحاربة الاقتصاد الموازي، وتقييم الامتيازات الجبائية على أساس جدواها التنموية لا على أساس ضغط اللوبيات.

ولا يجب أن نغفل عن دور الجماعات المحلية في هذا التصور المتكامل، فإذا كانت المجالس المحلية والمجالس الجهوية والاقاليم قد شاركت فعليا في تحديد حاجياتها ضمن المخطط، فإن الواجب يفرض أن يُخصّص لها حيز حقيقي من الاعتمادات في قانون المالية، مع آليات مرنة تتيح التصرف الفعلي في الموارد دون تعقيدات بيروقراطية أو وصاية مشطة من المركز، ما يقتضي مراجعة منظومة تحويل الموارد المالية، وتوسيع مجال تدخل الصناديق الجهوية للتنمية، وربط التمويل بالمردودية الفعلية للمشاريع.

ويبدو ان المطلوب اليوم تفادي خطيئة الفصل بين التنظير والتطبيق، ويجب ان يكون قانون المالية المقبل القناة التي تمرّ من خلالها مطالب المواطنين التي تم التعبير عنها صلب مخطط التنمية. فحين يُبنى هذا المخطط من الأسفل إلى الأعلى، تصبح الميزانية مطالبة هي الأخرى بأن تسلك الاتجاه نفسه: من انتظارات الشعب إلى اعتمادات الدولة، لا العكس.

وإذا كانت ورشات التخطيط القاعدي قد فتحت بابا جديدا لإعادة هندسة العلاقة بين المواطن والدولة، فإن قانون المالية المقبل سيكون الاختبار الحقيقي لمدى التزام السلطات بترجمة هذه الإرادة إلى واقع ملموس، علما و ان رئيس الجمهورية قيس سعيد قد اكد في ديسمبر الماضي انه ختم على مضض قانون المالية لسنة 2025.

في النهاية، يعيد الانسجام بين قانون المالية والمخطط التنموي طرح سؤال جوهري حول طبيعة الدولة التي نريد: هل هي دولة تكتفي بإدارة الأزمة، أم دولة تستشرف وتخطط وتستثمر؟

لأول مرة تنظم جناحا وطنيا

مشاركة متميزة لتونس في أكبر تظاهرة دولية للابتكار التكنولوجي بلندن

تشارك تونس لأول مرة بجناح وطني خاص «Tunisian Tech Ecosystem» في فعاليات أسبوع التكنولوجيا بلندن London Tech Week 2025، الذي يُعد من أبرز التظاهرات العالمية في مجال التكنولوجيات الحديثة والابتكار، والمقام من 9 إلى 13 جوان 2025 في العاصمة البريطانية.

تنظم هذه المشاركة كونكت الدولية والغرفة التونسية البريطانية للتجارة (TBCC)، بالتعاون مع سفارة تونس بلندن وسفارة المملكة المتحدة بتونس، وبدعم من مشروع «الشركات الناشئة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة المبتكرة» الممول من البنك الدولي والمنفذ من قبل صندوق الودائع والأمانات (CDC) بالشراكة مع سمارت كابيتال (Smart Capital)، وبالتعاون مع الوكالة التونسية للنهوض بالاستثمار الخارجي .

«London Tech Week» منصة عالمية للابتكار والتواصل

يُعتبر أسبوع التكنولوجيا بلندن من أبرز التظاهرات التكنولوجية في أوروبا والعالم، حيث يجمع بين رواد الابتكار، والمستثمرين، وصناع القرار، والشركات الناشئة من أكثر من 90 دولة. في نسخة 2025، استقطب الحدث أكثر من 45 الف مشارك، مع تنظيم أكثر من 70 فعالية و400 متحدث عالمي، موزعين على منصات متعددة مثل Main Stage، Founders Stage، Pitch Stage، Corporate Innovation Stage و Centre Stage .

تشمل المواضيع الرئيسية للحدث هذا العام الذكاء الاصطناعي، الحوسبة الكمية، التكنولوجيا الصحية، والابتكار المستدام. كما يتم تنظيم قمة الذكاء الاصطناعي (AI Summit) التي جمعت بين التقنيين وقادة الأعمال لاستكشاف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العالم الحقيقي .

منصة استراتيجية لانطلاقة جديدة نحو العالمية

في اطار هذه البعثة الهامة شارك في الوفد التونسي حوالي 30 شركة ناشئة ومؤسسة رقمية، إضافة إلى ممثلين عن الصناديق الاستثمارية، والمواهب التونسية المقيمة بالمملكة المتحدة، بهدف التعريف بالمنظومة التكنولوجية الوطنية وربط علاقات تعاون وشراكات استراتيجية جديدة.

كما تم تنظيم فعاليات موازية 100% تونسية، من أبرزها

جلسة تشبيك مع الكفاءات التونسية المقيمة بالمملكة المتحدة بالتعاون مع Atuge UK وجلسة منصة Startups Stage : Pitch عبر مستثمرين تونسيين وشركات ناشئة تونسية وبالشراكة مع سفارة تونس بلندن تم تنظيم حفل استقبال على شرف الوفد التونسي بحضور العديد من الفاعلين الاقتصاديين البريطانيين والتونسيين المقيمين بالمملكة المتحدة

وتهدف هذه المشاركة إلى الترويج للابتكار والتكنولوجيا التونسية في السوق البريطانية والأوروبية إضافة الى دعم التعاون الاقتصادي والتقني بين تونس والمملكة المتحدة

وتعزيز مكانة تونس كمحور تكنولوجي صاعد بين أوروبا، وإفريقيا والعالم العربي واستقطاب المستثمرين والخبرات والكفاءات الدولية لدعم الشركات الناشئة التونسية.

وتزامن حضور تونس في هذه التظاهرة مع تطور ملحوظ في منظومتها التكنولوجية وريادة الأعمال، حيث تشهد البلاد ديناميكية غير مسبوقة في مجال الابتكار والتحول الرقمي، مدفوعة بشراكات دولية واستثمارات واعدة.

وقد مثلت هذه المشاركة نقطة تحوّل نوعية لتثبيت مكانة تونس في الخارطة العالمية للابتكار الرقمي، والترويج لمزاياها التنافسية وطاقاتها الشبابية المتميّزة، بالإضافة إلى تحفيز التونسيين المقيمين بالخارج على المساهمة الفعلية في مسيرة التحول الاقتصادي.

كما تندرج هذه المشاركة التونسية في London Tech Week 2025 في إطار الاستراتيجية المتواصلة التي تنتهجها كونكت الدولية لدعم تحول الاقتصاد التونسي نحو الابتكار وتعزيز تموقعه في سلاسل القيمة العالمية. وتُعد هذه الخطوة امتدادًا مباشراً لنجاح المشاركة الأولى من نوعها لتونس عبر جناح وطني خاص في أكبر معرض دولي للتجديد التكنولوجي بالعالم – CES 2025 الذي انتظم في مدينة لاس فيغاس بالولايات المتحدة الأمريكية خلال شهر جانفي 2025، والذي شهد حضورًا مشرفًا من خلال مشاركة أكثر من 40 شركة ناشئة ومؤسسة تونسية. وقد شكلت هذه المشاركة في CES منصة استراتيجية للابتكار التونسي للتعريف بمنتجاته أمام أكبر المستثمرين والشركات العالمية، ورسخت مكانة تونس كوجهة صاعدة ومليئة بالكفاءات الشابة في مجال التكنولوجيا الحديثة.

وتسعى كونكت الدولية من خلال هذه المبادرات الرائدة إلى دعم المنظومة الوطنية للابتكار وريادة الأعمال، وفتح آفاق جديدة للتعاون الدولي، وتسريع وصول التكنولوجيا التونسية إلى الأسواق العالمية، مع العمل على تعبئة الجالية التونسية بالخارج والمستثمرين الأجانب وأهم الفاعلين وصناع القرار العالميين للمساهمة في تمويل وتطوير وتدويل المؤسسات والشركات الناشئة التونسية.

من 12 الى 15 من الشهر الجاري

سوسة تحتضن الدورة الثامنة للمعرض الدولي لزيت الزيتون

محمد الدريدي

تستعد مدينة سوسة لاحتضان فعاليات الدورة الثامنة للمعرض الدولي لزيت الزيتون، وذلك في الفترة الممتدة بين 12 و15 جوان الجاري، حيث سيحمل هذا الحدث شعار «معدات زراعية... تقنيات الجني... ومعدات التخزين»، ليكون نقطة التقاء لكافة الفاعلين في القطاع من داخل تونس وخارجها.

تعزيز جودة الإنتاج ومواكبة التقنيات الحديثة

لطالما كان زيت الزيتون التونسي أحد أعمدة الاقتصاد الوطني وأحد أبرز المنتجات التي تجد طريقها إلى الأسواق العالمية بفضل جودته العالية وتقاليد إنتاجه العريقة. ومع التطورات السريعة في التقنيات الزراعية وأساليب التخزين، أصبح من الضروري توفير منصات تجمع بين الفاعلين في القطاع لبحث أفضل الحلول لضمان استدامة الإنتاج وتحسين مخرجاته. المعرض الدولي بسوسة يمثل فرصة ذهبية لتحقيق ذلك من خلال العروض التقنية، الندوات العلمية، وورش العمل التفاعلية التي يقدمها خبراء محليون ودوليون.و يهدف المعرض إلى تسليط الضوء على أحدث الابتكارات في مجال زراعة الزيتون، بدءًا من المعدات المتطورة، مرورًا بتقنيات الجني الحديثة، وصولًا إلى أساليب التخزين التي تضمن الحفاظ على جودة المنتج لأطول فترة ممكنة. هذه التطورات ليست مجرد تحسينات فنية، بل تمثل قفزة نوعية من شأنها دعم تنافسية زيت الزيتون التونسي في الأسواق العالمية، مما يعزز مكانته كمنتج استراتيجي ضمن قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية.

ملتقى دولي يجمع الخبراء والمختصين

أحد أبرز محاور هذه الدورة سيكون استعراض أحدث المعدات الزراعية المستخدمة في زراعة وجني الزيتون، حيث تلعب التكنولوجيا دورًا متزايد الأهمية في تحسين الكفاءة وتقليل الهدر. من الأساليب المبتكرة التي سيتم تسليط الضوء عليها كتقنيات الجني الحديثة التي تسرّع عملية جمع المحصول وتقلل من فقدان الثمار و معدات التخزين المطورة التي تحافظ على جودة الزيت لفترات أطول عبر التحكم بدرجات الحرارة والرطوبة ، أنظمة الري الذكية التي تساعد في تقليل استهلاك المياه وتحسين العائد لكل شجرة زيتون.

و يمثل المعرض موعدًا سنويًا هامًا يجمع نخبة من المختصين والفاعلين في صناعة زيت الزيتون، حيث تشارك فيه شركات ومؤسسات رائدة، إضافةً إلى خبراء زراعيين وتقنيين يقدمون أحدث ما توصل إليه العلم والتكنولوجيا في هذا المجال. ويشكل الحدث فرصة ثمينة لتبادل التجارب، وتعزيز الشراكات التجارية، والبحث عن سبل تطوير الإنتاج بما يتماشى مع متطلبات الأسواق الدولية.

حيث تُعد تونس واحدة من الدول الرائدة في إنتاج زيت الزيتون، حيث تمتلك تاريخًا عريقًا في هذا المجال، وتسعى من خلال هذه التظاهرات إلى إبراز إمكانياتها وتعزيز قدرتها على مواكبة التطورات الحديثة. كما يفتح هذا المعرض المجال أمام الفلاحين التونسيين لاكتشاف أحدث الأدوات والابتكارات التي تساهم في تحسين المردودية وضمان جودة أعلى.

ومع استمرار الجهود المبذولة لتحسين الإنتاج وتطوير أساليب الجني والتخزين، يُرتقب أن يشهد القطاع قفزة نوعية تساهم في تعزيز موقع تونس كمصدر أساسي لزيت الزيتون عالي الجودة. ويبقى هذا الحدث السنوي فرصة لا تُعوّض لمواكبة التطورات، والبحث عن آليات جديدة لدعم هذا المنتج الفلاحي الحيوي، بما يسهم في نمو الاقتصاد الوطني ويكرّس مكانة تونس في الأسواق العالمية.

فرص الاستثمار والتعاون الدولي

و نظرا لكون زيت الزيتون سلعة تصديرية أساسية بالنسبة لتونس، سيكون للمعرض بعدٌ دولي، حيث تستقطب هذه التظاهرة مستثمرين أجانب مهتمين بعقد شراكات مع المنتجين المحليين. كما أن اللقاء بين الشركات المتخصصة في تصنيع المعدات الزراعية والمزارعين سيتيح فرصًا لتطوير حلول أكثر ملاءمة لطبيعة الأراضي التونسية، مما يعزز من تنافسية الزيتون التونسي في الأسواق الخارجية.

و إلى جانب دوره في استقطاب الاستثمارات وتطوير التقنيات، يُعد المعرض الدولي لزيت الزيتون فرصة لتسليط الضوء على التحديات التي تواجه هذا القطاع، من تغيّر المناخ إلى مشكلات التسويق والتصدير. الحوارات التي ستجري خلال هذه الأيام الأربعة ستساعد في اقتراح حلول عملية، سواء عبر تحسين سلاسل الإنتاج أو عبر اعتماد سياسات جديدة لدعم المنتجين، خاصة الصغار منهم، في مجابهة تحديات السوق.

مع اقتراب افتتاح هذه الدورة، يبقى الأمل في أن يحقق المعرض نقلة نوعية لقطاع الزيتون التونسي، ويفتح أفقًا جديدًا لتعزيز جودته ومكانته في الأسواق العالمية. ستكون الأيام القادمة فرصة لاستكشاف الابتكارات، تعزيز الروابط بين الفاعلين في المجال، وبحث سبل تحقيق استدامة هذا القطاع الحيوي على المدى الطويل.

دور الضيافة في تونس

وجهة بديلة للسياحة وإقامات خلابة

جلال العرفاوي

في ظـــل تواصل تحســـن المؤشرات السياحية الحالية والتي تبشر بموسم ســـياحي واعد وما قد ينتج عنه من ارتفاع في عدد الليالي المقضاة وفي أسعار النزل وجد التونسيون أنفسهم مجبرين عن البحث عـــن وجهات ســـياحية جديدة كـــدور الضيافـــة والإقامات والتي أصبحت تجذب السائح التونسي والأجنبي على حد السواء.

أكثر من 90 دور للضيافة

على امتداد سنوات عديدة استأثرت المحطات الســـياحية بالنسب الأعلى من الليالي المقضاة ومع ارتفاع أسعار النزل من موسم سياحي إلى آخر طرح عدد من المســـتثمرين فكرة إنشـــاء دار للضيافة بهدف الاســـتثمار أكثر في قطاع الســـياحة التونسية وتمكين العائلات محدودة الدخل من الحصول على فرصتهـــا في قضاء عطلة صيفية أو فترة من النقاهة والاستجمام بعيدا عن ضجيج المدينـــة وهربا من حرارة الطقس التي تشـــهدها خاصة المدن الداخلية . ويعد مـــشروع دار ضيافة للســـياح من المشـــاريع الســـياحية الهادفة والتي يمكن إنشـــاؤها بأقل الإمكانيات كما يمكن أن تحتوي على إقامات بأســـعار زهيدة وذات طاقة إيواء معتـــبرة وتوفر خدمات محترمة بعيـــدة عن التكاليـــف الباهضة التي يتكبدها الســـائح عند إقامته بالنزل والفنادق .

ويبلغ عـــدد دور الضيافة المتحصلة عـــلى رخصة مـــن الديـــوان الوطني التونسي للسياحة أكثر من 90 إقامة . وقد انطلقت فكرة بعث مشاريع لدور الضيافة في تونس منذ 2010 وذلك في إطار بعث وجهة ســـياحية بمنطقة « بني خـــداش « نظرا لمـــا تتميز به من جمال طبيعـــي وموروث تاريخي وثقافي.

أسعار في المتناول

تتميز هذه الديار بسحر خاص إذ أنها تمثل امتـــدادا لخصوصية الجهة من حيث طريقة العيش والأكل واللباس وقد صنفتها وزارة السياحة ضمن فئة النزل ما بين 3 و 4 نجوم ويبلغ معدل أســـعار إقامتها 100 دينار وتتواجد بمناطق بعيدة عـــن مراكز المدن وقد كانت أغلبها منـــازل خاصة ثم وقع تحويلها الى إقامـــات حيث يجد الزوار فيها فرصـــة لقضاء عطلته بعيدا عن صخـــب المدينة والاطـــلاع على عادات وتقاليد الجهة وهـــذه الديار كما أنها غنية بالثروات الطبيعيـــة والثقافية التي يمكن استغلالها على كامل فصول الســـنة وتتوفر على تجهيزات وشبكة اتصالات متطورة من خلال ارتباطها بشـــبكة الأنترنات وهذه الديار ليست مخصصة للســـائح الأجنبي فقط بل تشـــمل كذلك الســـائح التونسي الذي يرغب في كثير مـــن الأحيان في تمضية نهاية أســـبوع مريحة . وقـــد تزايد الاهتمام من قبل التونسيين بهذا النوع من النزل ومع التطور الذي شـــهدته تكنولوجيا المعلومات فقد اســـتفادت هذه الفضاءات من شهرة واسعة من خـــلال حملات التســـويق عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

مشاريع سياحية بيئية نموذجية

تعتـــبر دار الضيافـــة « دار بية « أول قبة بيئية في باجـــة وهي تقع في منطقة هنشير « الفوار « الأثرية وقد فتحت أبوابها خلال شهر ماي 2019 وتمتاز بخصائـــص معمارية تختلف عـــن بقيـــة دور الضيافـــة في تونس ذلك أنها مصنوعـــة من مادة طبيعية مقاومة للتأثـــيرات الطبيعة كالزلازل وتوفر للسائح فرصا للتنزه وممارسة الرياضة أو تنظيم ورشـــات وإحياء التظاهرات والأفراح كما تحتوي على مصانع صغيرة لإنتاج الأجبان وزيت الزيتون . وتمثـــل « دار زغوان « مثال للســـياحة الخضراء اذ أنهـــا تعتمد تجهيزاتها على كل المواد الطبيعية ذلك أن المســـبح يتم تعبئته بمياه طبيعية ويتواجد أيضا حمام بمياه ساخنة .

ولمزيد تنويع طرق الايواء الجديدة تم إنشاء دار الضيافة «الحدائق المعلقة « بمنطقة عين الصبح التي تبعد 12 كلم فقط عن مدينة طبرقة وقد شـــيدت هذه الإقامة وســـط طبيعـــة خلابة تحيـــط بها غابة جميلـــة وتضاريس متناســـقة في غاية من الجمال. وتوفر هذه الدار للزائـــر التمتع بخدمات في الأكل مع وجود مطعـــم راق ومقهى ومســـبح جميل بمياهه الصافية كما يمكـــن للضيوف مـــن التمتع بفرص التنزه وســـط الغابة المجاورة في حين يجد الأطفال الفرصـــة للعب اعتبارا لوجود فضاء ألعـــاب متعدد المكونات يوفر لهم ولعائلاتهم وللعائلات فرصة الاستمتاع بجمال المكان وهدوئه .

مطالب بكراس شروط جديد

لتنويع العروض السياحية المقترحة على الســـياح التونســـيين أو الأجانب اقترح المجمع المهني للإقامات البديلة إدخال تعديلات عـــلى مشروع كراس الـــشروط الخـــاص بـــدور الضيافة وجعلها أكثر مرونة حتى تســـاهم في دفع الاســـتثمار والمبادرة الخاصة في بعث مثل هذه المشـــاريع حتى يجابه المنافســـة العالمية كالمغـــرب وتركيا خاصـــة وأن تونس تزخـــر بإقامات ودور ضيافة في مواقع طبيعية متميزة ومتنوعـــة كالواحات وغابات الزياتين والوسط الريفي والجبال وتتفوق على البلدان المنافسة لها وقد اقترح المجمع إفراد الاقامات الريفية ضمن مشروع كراس الشروط والتخفيض في نســـبة الأداء الموظفة على دور الضيافة التي تناهز حاليا نسبة 17 % لتتساوى مع ما هو معمول به لدى للنزل وهو 6 % وذلك تحقيقا لمبدأ المساواة والترخيص لها ببيع المنتجات المحلية والمشروبات بجميع أنواعهـــا وتنظيم التظاهرات الرياضيـــة والثقافيـــة والاقتصادية خاصـــة وأن دور الضيافة والاقامات الريفيـــة أصبحت اليـــوم وبعد أزمة كوفيد 19 مجالا واســـعا يجذب عددا متزايدا من السياح.

القيروان

الإطاحة بـ «قولدينا» مروع الأهالي

تمكنت الوحدات الأمنية التابعة لمنطقة الأمن الوطني بالقيروان، بالتنسيق مع مركز الأمن الوطني طريق حفـــوز، من الإطاحة بعنصر خطير جدا بعد أن ظل لفترة طويلة محل ملاحقة أمنية بســـبب تورطه في عمليات سلب و اعتداءات بالعنف.

المتهم شـــاب، يبلغ من العمر 20 سنة، يعرف بكمية «قولدينا» وصدرت في حقه العديد من مناشير التفتيش بتهم تتعلـــق بالاعتداء على الأملاك العامة و الخاصة وارتكاب عمليات براكاج باســـتعمال أسلحة بيضاء وكان محل تذمر و شكاوي متكررة من متساكني حي طريق حفوز أين يسكن وخاصة من الباعة المنتصبين بسوق الدواب المؤقت خلال أيام العيد.

السبيخة

وفاة شاب في حادث مرور بعد عقد قرانه

جد يوم ليلة عيد الأضحى حادث مرور أليم أودى بحياة شاب، في العقد الثالث من عمره، على مستوى عمادة الفريوات بالطريق الجهوية الرابطة بين الســـبيخة و ســـليانة. وكان الشاب عقد قرانه قبل ساعات قليلة من وقوع الحادث ويستعد لحفل زفافه في اليوم الثالث للعيد. وكانت النقطة التي توجد بمنعرج خطير شهدت منذ عام وفاة والد الشاب في حادث مرور مماثل.

تونس

العثور على جثة طبيب داخل منزله

تم العثور على طبيب، كان قد طعن زوجته بســـكين منذ أســـبوعين، جثة هامدة في منزله بالعمران . وحســـب الأبحاث والتحريات الأولية فإنه من المرجح أن يكون الطبيب ألقى بنفســـه من أعلى بناية منزله .

وللتذكير فإن زوجة الطبيب توفيت قبل يومين مـــن الحادثة بالعناية المركزة متأثرة بالطعنة التي تلقتها من زوجها بعد أن ظلت حوالي 15 يوما بالمستشفى.

هذا وقد أذنت النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بتونس بنقل جثة الطبيب إلى المستشفى ووضعها على ذمة الطب الشرعي.

نابل

العثور على جثة رضيع داخل حاوية فضلات

تم العثور على جثة رضيع حديث الولادة ملقاة داخل حاوية فضلات، ببئر بورقبة فتم إعلام الوحدات الأمنيـــة، حيث تحوّل أعوان الشرطة الفنية والعدلية على عين المـــكان رفقة الحماية المدنية وتم رفع الجثة للتشريح، كما تم الكشـــف عن صاحبة الفعلة وهي من متســـاكني الجهة و إيقافها على ذمة التحقيق.

مدنين

حجز هواتف جوالة بقيمة تفوق 700 ألف دينار

تمكنـــت مصالح الوحدة الخامســـة بمدنين من إحباط محاولة تهريب كميـــة هامة من الهواتف الجوالة المهربة مخفية داخل سيارة ، يقودها مواطن تونسي ،ففي إطار القيام بمهام مراقبة وسائل النقل والبضائع وإثر تمرير الســـيارة المذكورة على جهاز الكشف بالأشعة التابع للوحدة تبين وجود أجسام مشـــبوهة داخلها و إثر تفتيشـــها تم العثور على كمية من الهواتف الجوالة المهربة مخفية بإحكام داخل جوانب السيارة .

تم تحرير محضر حجز في الغرض وقدرت قيمة البضاعة المحجوزة بـ 693 ألف دينار في حين بلغت قيمة وســـيلة النقل 100 ألف دينار وبعد استشارة النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بمدنين أذنت بإحالة ذي الشبهة إلى المصالح الأمنية المختصّة لمواصلة التّحريات.

في ثلاث عمليات متتالية :

الوحدات الديوانية بميناء حلق الوادي تحجز كميات من المخدرات

في إطار مواصلـــة مجهودات مكافحة تهريب المواد المخدرة، تمكنـــت مصالح الديوانة بميناء حلق الوادي الشمالي، بالتنسيق مع المصالح الأمنية، من حجز كميات من المواد المخدرة مخفية داخل أمتعة مسافرين قادمين إلى تونس من ميائي مرسيليا وجنوة.

وقد تم حجز 4960 حبة إكســـتازي مخفية داخل دراجـــة «تروتينات» و2700 طابع مخدر نوع « LSD»

وفي عملية ثانية تم حجز 1430 غراما من مخدر القنب الهندي مخفية داخل محرك وســـط أمتعة مســـافر قادم من ميناء مرســـليا. كما تم في عملية ثالثة حجز 606 غراما من مخدر القنب الهندي مخفية داخل دراجة نارية . وقد تم تحرير محاضر حجز في الغرض وباستشارة النيابة العمومية أذنت بإحالة الملفات الى المصالح الأمنية المختصة لمواصلة التحريات.

صفاقس

يتزوج بثانية دون أن يطلق زوجته الأولى

شهدت مدينة صفاقس حادثة غريبة، بعد أن جمع رجل بين زوجتين في نفس الولاية طيلة 4 سنوات، حيث تزوج بامرأة ثانية دون طلاق الأولى التي عقد عليها قرانه منذ أكثر من 20 سنة.

حيث اكتشـــفت الزوجة الأولى أن زوجها متزوج من امرأة ثانية منذ أربع ســـنوات دون أن يُطلقها ومازالـــت تعيش معه منذ أكثر من 20 ســـنة ولديها منه بنتان، وكان دائم الســـفر بدعوى العمل في ليبيا. وقد أثارت مسألة السفر المتكرّر إلى ليبيا، وغياب الزواج طيلة أيام طويلة دون سؤال عن عائلته ورفضه الخوض في موضوع هذا العمل الذي يُجبره على الســـفر مطولا، شكوكا في نفس الزوجة الأولى ودفعها لمحاولة معرفة خفايا ما يجري مع زوجها.

وكانت الصدمة كبيرة حين تأكدت أن زوجها متزوج منذ أربع سنوات من امرأة أخرى ويعيش معها في نفس الولاية، دون أن يُخبر أو يُطلق زوجته الأولى.

وقد تدخلت جمعية بثينة لمساعدة الزوجة قانونيًا، حيث تم توكيل محامٍ لمتابعة القضية ومقاضاة الزوج، خاصة أن المرأة تمرّ حاليًا بحالة نفسية صعبة نتيجة هذا الاكتشافً المؤلم.

قفصة

الإطاحة بشخص تعمد استغلال معدات للغش

تمكنت فرقة الأبحاث العدلية للحرس الوطني بقفصة من الإطاحة بشخص تعمّد استغلال معدات اتصال حديثة لتســـهيل عمليات الغش حيث أنه وبعد ورود معلومات تفيـــد بقيام عدد من التلاميذ باقتناء معدات إرسال تُستعمل في عمليات الغش خلال امتحانات الباكالوريا، من شخص أصيل الجهة وبمزيد التحريات وتعميق البحث مع أحد التلاميذ المنتفعين بهذه المعدات، صرّح بهوية الشخص الذي باعه تلك التجهيزات.

ميناء حلق الوادي

إحباط عملية تهريب أكثر من 10 آلاف حبة «إكستازي»

تمكنت مصالح الديوانة بميناء حلق الوادي الشـــمالي من حجز كميـــة هامة من الحبوب المخدرة، مخفية بإحكام داخل أمتعة مســـافر قادم من ميناء مرســـيليا، حيث إثر الاشتباه في محتوى الأمتعة المذكورة تم إخضاعها للتفتيش الدقيق مما مكن من العثور على 10074 حبة مخدرة نوع اكســـتازي مخفية داخل مكنسة كهربائية و آلة لقطع اللحم، تزن إجمالا حوالي 5 كلغ.

تم تحرير محضر حجز في الغرض وتم إثر استشارة النيابة العمومية الإذن بإحالة الملف إلى المصالح الأمنية المختصة لمواصلة التحريات.

أخبار فنية

هند صبري صحفيّة تفتح ملفات مسكوت عنها في "عسل أحمر"

تبدأ النجمة هند صبري قريبًا تصوير مسلسلها الجديد "عسل أحمر"، حيث تُجسد دور البطولة أمام الفنان آسر ياسين. المسلسل مأخوذ عن رواية "دم على نهد" للكاتب إبراهيم عيسى، ويُعد من أبرز الأعمال الدرامية المنتظرة في الموسم المقبل، إذ تدور أحداثه في إطار درامي مشوق.

تؤدي هند صبري في المسلسل دور صحفية تخوض رحلة محفوفة بالمخاطر من أجل تأليف كتاب عن قاتل متسلسل، لتجد نفسها وسط شبكة من الأسرار المظلمة التي تكشف عن جوانب من الفساد الديني والأمني في حقبتي الثمانينيات والتسعينيات. وتُعيد هذه الشخصية هند صبري إلى تقديم أدوار نسائية قوية، تقود مسار الأحداث من بدايتها حتى نهايتها.

يتكوّن العمل من عشر حلقات، ومن المقرر عرضه عبر إحدى المنصات الرقمية خارج الموسم الرمضاني (أوف سيزون). ويشارك في بطولته إلى جانب هند صبري وآسر ياسين، مجموعة من النجوم جارٍ التعاقد معهم حاليًا.

المسلسل من تأليف محمد هشام عبيه ووائل حمدي، وإخراج مريم أحمدي، ومن إنتاج صادق الصباح. ويُعد هذا العمل تعاونًا مميزًا يعيد هند صبري إلى أجواء التحقيقات والتشويق النفسي التي تميزت بها في عدد من أعمالها السابقة.

"نوردو" نجم الدورة الجديدة من مهرجان موازين بالمغرب

يستعد الفنان التونسي نوردو لإحياء سهرة فنية كبرى يوم الأحد 23 جوان 2025 على ركح منصة النهضة، ضمن فعاليات مهرجان موازين – إيقاعات العالم بالعاصمة المغربية الرباط. وتأتي هذه المشاركة كأول حضور رسمي له في هذا الحدث الموسيقي الضخم.

يقدم نوردو عرضًا مميزًا أعدّه خصيصًا لهذه المناسبة، يشمل أبرز أغانيه التي حققت نجاحًا واسعًا، منها "مورّا الحكايات"، "عاللّه"، و"هاك العام"، إلى جانب مفاجآت موسيقية تمزج بين الإيقاع التونسي العصري واللمسة المغاربية، بما يتناسب مع ذوق الجمهور المغربي والعربي.

وأكد مدير أعمال نوردو، حامد بوشوشة، أن هذه المشاركة تمثل "خطوة مفصلية في مسيرة نوردو الفنية"، مضيفًا: "التحضيرات للعرض بدأت منذ أسابيع، وهو ثمرة تعاون تونسي–مغربي يسعى إلى تقديم صورة فنية متجددة تفتح آفاقًا جديدة على الساحة العربية والدولية."

ويُعد مهرجان موازين من أكبر المهرجانات الموسيقية في العالم، حيث يستقطب سنويًا نخبة من النجوم العالميين والعرب، وتتنوع حفلاته على عدة منصات في أنحاء الرباط. وتأتي مشاركة نوردو لتؤكد مكانته كأحد أبرز الأسماء الصاعدة في المشهد الموسيقي المغاربي.

وعبر نوردو عن حماسه لهذه الفرصة قائلاً في تصريح خاص: "مهرجان موازين كان حلمًا يراودني منذ البداية، وأنا سعيد بأن ألتقي بجمهور مغربي يشتهر بذوقه الرفيع وطاقته الإيجابية."

بلطي يختتم جولته العالمية بنجاح ويستعد لصيف حافل بالمهرجانات

أنهى الفنان التونسي بلطي جولته الفنية لموسم 2024/2025، والتي شهدت نجاحًا كبيرًا في عدد من المدن الأوروبية، من بينها باريس، ستراسبورغ، بروكسل، تولوز، وإيندهوفن، إلى جانب محطات أخرى.

وأفادت إدارة إنتاج الفنان أن الجولة الصيفية المقبلة ستكون مميزة، حيث من المنتظر أن يُحيي بلطي حفلات في مصر، المغرب، دبي، وباريس، إضافة إلى عدد من المهرجانات الدولية في تونس، من بينها مهرجانات صفاقس، الحمامات، طبرقة، والمنستير، إلى جانب محطات أخرى سيُعلن عنها لاحقًا، ما يجعل الصيف فرصة متجددة للقاء جماهيره في العالم العربي وخارجه.

تونس تشارك بثلاثة أفلام في مهرجان عمّان السينمائي الدولي

تشارك السينما التونسية في الدورة السادسة من مهرجان عمّان السينمائي الدولي «أول فيلم»، الذي يقام تحت شعار «عالم خارج النص»، من 2 إلى 10 جويلية 2025 بالعاصمة الأردنية، بثلاثة أعمال ضمن المسابقات الرسمية.

ويمثل تونس في مسابقة الأفلام العربية الروائية الطويلة كل من فيلم «الذراري الحمر» للمخرج لطفي عاشور، وفيلم «آية» للمخرجة ماية عجميه وإيظى زلامة، في حين ينافس فيلم «كاستينغ» للمخرج يوسف الصنهاجي ضمن مسابقة الأفلام العربية القصيرة.

ويعرض المهرجان في دورته لهذا العام، أكثر من 60 فيلما من 23 دولة، من بينها 23 عرضا أول عربيا و16 عرضا عالميا أول، مع برمجة عروض في ثلاث قاعات بعمان، إلى جانب بعض الولايات الأردنية. كما يخصص المهرجان عددا من العروض المجانية للجمهور، ويقدم نسخا مترجمة بلغة الإشارة في مبادرة لإتاحة العروض لفئة الصم وضعاف السمع.

ويتميز مهرجان عمان السينمائي الدولي بتركيزه على الأعمال الأولى لصانعي الأفلام، ما يجعله منصة فريدة لدعم التجارب الجديدة والتعبيرات السينمائية الجريئة في العالم العربي وخارجه.

الكشف عن برامج مهرجاني الجم ودقة الدوليين 2025

في بادرة هي الأولى من نوعها، عُقدت مؤخرا، ندوة صحفية مشتركة للإعلان عن تفاصيل دورتـــين منتظرتين من أبرز المهرجانات التونســـية: مهرجان الجم الدولي للموســـيقى السمفونية «ليالي الجم» في دورته الثامنة والثلاثين، ومهرجان دقة الدولي في دورته التاسعة والأربعين. حدث يرسّخ مكانة تونس كوجهة ثقافيـــة بامتياز، خاصة وأن المهرجانـــين يُقامان في فضاءات أثرية عريقة مصنّفة ضمـــن التراث العالمي لليونســـكو: المسرح الروماني بالجم ومسرح دقة الأثري.

«ليالي الجم»: السمفونيات العالمية تلامس عراقة التاريخ

من 12 جويليـــة إلى 16 أوت 2025، سيكون المسرح الروماني بالجم قبلة لعشـــاق الموسيقى الســـمفونية مع الدورة 38 من «ليالي الجم».

الســـيد مـــبروك العيونـــي، مدير المهرجان، أكـــد أن البرمجة تجمع بين عروض تونســـية أصيلـــة وإنتاجات عالمية رفيعة المســـتوى، في إطار يعزز دور الدبلوماسية الثقافية لبلادنا.

الافتتاح سيكون مذهلاً مع عرض أوركســـترا حجرة فلورنسا الإيطالية، بمشـــاركة 32 عازفًـــا. أما ســـهرة الاختتام، فستحتفي بعراقة العلاقات الدبلوماسية بين تونس والنمسا التي تعود لـ 300 سنة، حيث سيُقدم عازف الكمان العالمي يوري روفيتش عرضًا فريدًا بمشاركة الأوركسترا السمفوني التونسي.

برنامج «ليالي الجم» يضم 11 عرضًا متنوعًا من تونـــس، الجزائر، إيطاليا، إســـبانيا، بلجيكا، كندا، والنمســـا. من أبرز الســـهرات التونسية: عرض «24 عطرا» لمحمد عـــلي كمون رفقة الأوركســـترا الســـمفونية بمقريـــن يـــوم 17 جويلية، ثم «ســـهرة قائدي الأوركسترا» بمشاركة قادة من تونس والمغرب وإســـبانيا يوم 19 جويلية. كما سيُقدم الفنان حســـان الدوس رفقة أوركســـترا المنار بقيادة سلمى المســـعودي عرضًا أوبراليًا يوم 6 أوت، وتُختتم السهرات التونسية في 12 أوت مع الأوركسترا الســـمفونية بقرطاج بقيادة حافظ مقني.

وعـــلى الصعيـــد العالمي، تشـــارك أوركســـترا الحجـــرة بمديـــد للمرة الخامســـة على التوالي يوم 26 جويلية 2025، بعـــرض موســـيقي راقـــص يســـتلهم من الموروث الإسباني. كما تُقدم أوركسترا الحجرة الملكية بوالونيا البلجيكية عرضًا موســـيقيًا فرجويًا بعنوان «لنرقص» يـــوم 24 جويلية. أما الجمهور التونسي، فســـيكون على موعد مع أوركســـترا أوبرا بال بفيينا ليلة 2 أوت، في عرض أصبح من تقاليد المهرجان لمـــا يحظى به مـــن إقبال جماهيري كبير في إطلالتها الســـابعة والعشريـــن على ركح الجـــم. وتُحيي الأوركسترا السمفونية لأوبرا الجزائر بقيادة لطفي ســـعيدي سهرة يوم 9 أوت.

مهرجان دقة الدولي: بوابة تونس نحو فنون عالمية ومواهب جديدة

أمـــا مدينة دقة الأثرية، فتســـتعد لدورتهـــا التاســـعة والأربعـــين من مهرجـــان دقة الدولي، مـــن 28 جوان إلى 8 جويليـــة 2025. وقد أكد كل من مختار بالعاتق، مدير الدورة، ومحمد بن سعيد، المنتج المنفذ للمهرجان، أن رؤية المهرجـــان تتجه نحو تحويله إلى منصة فنية رائـــدة للتعريف بالمواهب الجديدة من تونس والعالم.

من أبرز ملامـــح البرمجة، العرض الأول المرتقب لـ «رقوج» للأخوين عبد الحميد وحمزة بوشـــناق، وهو عمل فني مستوحى من المسلسل الرمضاني الشهير الذي شـــدّ الجمهور التونسي. وقد أوضح حمزة بوشناق أن العرض ســـيكون مزيجًا فرجويًا يجمع بين الموسيقى، الرقص، والمسرح، بمشاركة 26 ممثلًا من أبطال المسلسل، ليُعيدوا تقديم أجمل اللحظات وأكثرها تميزًا.

وفي إطـــار لفتة تاريخيـــة مهمة، أُعلن خلال الندوة الصحفية عن البدء في عمـــل توثيقي للنبـــش في «التاريخ الأصـــلي لبعث مهرجـــان دقة» خلال فترة الاستعمار. يُرجّح القائمون على المهرجان أنه تأسس سنة 1920، بناءً على مرويات شـــفوية ووثائق قديمة يحفظها أهالي دقـــة (كتذاكر حفلات وصـــور). الباحثة أمينة الوســـلاتي ستتولى هذا العمل، ومن المنتظر تقديم مخرجاته خلال الدورة القادمة.

يضـــم برنامـــج الـــدورة 49 من مهرجان دقة 8 سهرات فنية متنوعة. تنطلق الفعاليات يـــوم 28 جوان مع المطربة التونســـية الشابة آية دغنوج وعرض «في حضرة الطرب التونسي»، وتُختتم بعرض «رقوج».

وسيكون لجمهور دقة موعد، خلال هذه الـــدورة، مع أنماط موســـيقية مختلفة تراوح بين الطرب، الموسيقى السمفونية، الراب، و«الفالس». ففي ســـهرته الثالثة يوم الاثنين 30 جوان، يحتفي المهرجان بذكرى خمســـينية رحيل «كوكب الـــشرق» أم كلثوم من خلال عرض «كلثوميات» الذي تقدمه الفنانة اللبنانية ســـيندي لاتي برفقة الأوركسترا بقيادة محمد لسود.

وتســـبق ســـهرة أم كلثوم عرض شـــبابي مصري يُقام مساء الأحد 29 جويليـــة، يقدمه الفنـــان «Tul8te»، المعروف بأدائه الغامض والمبتكر على المسرح. أما عشاق الراب، فسيسهرون ليلة الثلاثاء 1 جويلية مع مغني الراب «جنجون» الذي ســـيُحيي حفله لأول مرة بمشـــاركة أوركسترا سمفونية. وفي ســـهرة الأربعاء 2 جويلية، تُحيي الفنانة التونسية القديرة آمال المثلوثي حفلاً مميزًا بعد غياب ثماني سنوات عن الساحة التونسية.

وتُقام أولى السهرات الفنية الدولية في دقة مســـاء الجمعة 4 جويلية، مع عرضين شـــيقين: الأول لأوركســـترا «أفرو أرابيك ڤالســـير» من النمســـا، والثاني للفنانة البريطانية ليلي ليونز. وتُحيي سهرة السبت 5 جويلية فرقة «نوربي وأوركســـترا الفيلهارموني» من برشلونة (إسبانيا)، ليُختتم بذلك المهرجـــان بمزيج فريد مـــن الفنون المحلية والعالميـــة في أحضان تاريخنا العريق.

ريم حمزة

المسيرات الشعبية نحو غزة

زحف دولي لكسر الحصار ووقف الإبادة

في مشهد يختزل التضامن الإنساني ويجسّد نبض الشعوب الحرة، انطلقت يوم الأحد الماضي مسيرة دولية حاشدة دعماً لقطاع غزة، بمشاركة آلاف المتضامنين من 32 دولة، هدفها الأسمى: كسر الحصار الإسرائيلي الجائر المفروض على القطاع منذ 18 عامًا، والمطالبة العاجلة بوقف حرب الإبادة المتواصلة منذ السابع من أكتوبر 2023.

المسيرة التي تنظمها حركة «المسيرة العالمية إلى غزة»، تنطلق من مختلف جهات العالم، حاملة معها قوافل الدعم الإنساني ورسائل التأييد الشعبي للفلسطينيين في مواجهة واحدة من أبشع الجرائم الإنسانية المعاصرة.

من المقرر أن تكون هذه القوافل قد التقت في العاصمة المصرية القاهرة امس الخميس ، لتنطلق جماعيًا نحو مدينة العريش شمال شرق مصر، ومن ثم يتابع المشاركون السير على الأقدام نحو معبر رفح الحدودي مع غزة، في خطوة رمزية تعبّر عن حجم الإرادة لكسر جدار الصمت.

وحسب المنظمين، تخطط القوافل لنصب خيام احتجاجية على مقربة من المعبر، في رسالة واضحة للكيان الإسرائيلي والعالم مفادها: «غزة ليست وحدها».

«قافلة الصمود» التونسية المغاربية تتقدّم

وفي طليعة المشاركين، كانت «قافلة الصمود» التونسية والمغاربية والتي انطلقت من الجزائر العاصمة يوم الأحد الماضي، متجهة عبر تونس إلى ليبيا، ومن هناك إلى الأراضي المصرية، لتلتحق بمسيرة العبور نحو غزة، وأكد يحيى صاري، رئيس «المبادرة الجزائرية لنصرة فلسطين وإغاثة غزة»، أن القافلة ذات طابع إنساني بحت، وتحمل في طياتها صوت الجزائر، الداعم دوماً لفلسطين. وقال صاري: «نحن لا نحمل فقط مساعدات، بل نحمل رسالة: أنتم لستم وحدكم. نحن معكم في الألم والمعاناة، وهذه القافلة هي تعبير بسيط عن تضامننا»، وأوضح أن القافلة تندرج ضمن الحراك الشعبي الدولي المتنامي، الذي انطلق براً وبحراً وجواً، رفضاً للعدوان الإسرائيلي الإجرامي على المدنيين في غزة.

محاولة رمزية لكسر الحصار

خرج يوم الاثنين الماضي مئات المناصرين للفلسطينيين من تونس باتجاه معبر رفح على الحدود مع قطاع غزة؛ حيث أعلن منظمو «قافلة الصمود» لكسر الحصار على غزة، بدء المرحلة الثانية من الرحلة بعد دخولها التراب الليبي. ويشارك في هذه القافلة نحو 1700 ناشط، على أن ينضم إليها آخرون في طريق القافلة إلى الحدود الليبية، إلى جانب منظمات وداعمين ليبيين. وبحسب مسار رحلة الناشطين البرية، فإن نقطة البداية كانت من تونس العاصمة باتجاه الحدود التونسية الليبية جنوباً، على أن تمتد الرحلة على طول ليبيا وصولاً إلى حدودها مع مصر، ومن ثم إلى معبر رفح البري.

مشاركة مغاربية

شارك في هذه القافلة البرية الأولى من نوعها بهدف كسر الحصار على غزة ما يقارب 1500 من الناشطين في المجتمع المدني والحقوقيين من تونس، وقرابة 200 شخص من الجزائر، على أن ينضم إليها آخرون في طريق القافلة إلى الحدود الليبية، إلى جانب منظمات وداعمين ليبيين. وبحسب المنظمين، فقد شدّت الرحال تسع حافلات و100 سيارة خاصة من العاصمة التونسية نحو الحدود الليبية. ومن المتوقع أن ينضم عدد آخر من السيارات الليبية إلى القافلة في سيرها نحو الحدود المصرية. وأكد أحد المشاركين من الجزائر أن مشاركته في هذه القافلة هي «تلبية لواجب إنساني وليس لواجب عربي أو إسلامي فقط»، موضحاً أن هذه القافلة «ساهمت في كسر جدار الصمت والخوف لدى الشعوب العربية». وأضاف أن مشاركين آخرين من عدة دول أوروبية وغيرها سينضمون إلى القافلة جوّاً في مصر، حيث يُتوقع الوصول إلى مصر يوم الخميس، «ليكون الانطلاق لاحقاً إلى معبر رفح بحسب تسهيلات السفارات المصرية».

وأكد وائل نوار، أحد الناشطين والناطقين باسم تنسيقية العمل المشترك لأجل فلسطين، أن «هذه القافلة تأتي تلبية لمبادرة عالمية للسير نحو غزة براً وبحراً وجواً، بهدف المطالبة بوقف الحرب وكسر الحصار على غزة وإدخال المساعدات إلى القطاع». وأوضح نوار أن هذه القافلة «انطلاقة لرحلات أخرى مستقبلاً، وأنها قافلة رمزية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، ومن المتوقع أن يحقق هذا المجهود العالمي نتائج إيجابية».

تفاعل واسع

وانتشرت صور القافلة في طريقها إلى الجنوب التونسي وتوقفها بعدد من المدن التونسية؛ حيث استقبلها الأهالي الذين أثنوا على المبادرة وتمنوا النجاح في كسر الحصار وانتهاء الحرب. ورفع المشاركون والمستقبلون أعلام فلسطين وتونس وشعارات مثل «الشعب يريد كسر الحصار»، و«فتح المعابر واجب»، و«غزة رمز العزة». وقال عادل بن غازي، أحد المشاركين في القافلة: «نحن مستمرون لأجل دعم أهلنا في غزة، هناك حركة كبيرة على الحدود مع ليبيا، والأجواء جميلة هنا حيث خرج الجميع كباراً وصغاراً لاستقبال القافلة - وأتمنى فك الحصار على غزة وتحريرها من الظلم». ورغم الإجهاد الذي عبّر عنه بن غازي، إلا أنه أعرب عن سعادته بهذا الحراك، «خاصة كل المتطوعين في هذه القافلة، ومن رافقها بالتشجيع إلى الحدود، ومن لم يكمل الطريق بسبب الالتزامات المهنية والعائلية».

تأتي قافلة «الصمود» العربية في حين اعترضت السلطات الإسرائيلية السفينة «مادلين» التي كان على متنها 12 ناشطاً دولياً، وذلك ضمن تحرك مدني دولي يضم أكثر من ثلاثين دولة بالشراكة مع المسِيرة العالمية إلى غزة وتحالف أسطول الحرية وتنسيقية العمل المشترك من أجل فلسطين. وقال المنظمون إن القافلة لا تحمل مساعدات إلى غزة، لكنها تهدف إلى القيام بعمل «رمزي» في القطاع الفلسطيني الذي وصفته الأمم المتحدة بأنه أكثر الأماكن جوعاً على الأرض، بينما سمحت إسرائيل مؤخراً بدخول مساعدات محدودة بعد حصار برّي لنحو ثلاثة أشهر. وتوزع المساعدات القليلة التي سمحت بها السلطات الإسرائيلية من خلال مؤسسة غزة الإنسانية (GHF)، المدعومة من إسرائيل والولايات المتحدة، والتي تواجه انتقادات واسعة بسبب آلية التوزيع التي تتبعها.

من المغرب إلى رفح: صوت الشعوب يعلو

ومن المغرب، أعلنت «مجموعة العمل الوطنية من أجل فلسطين» عن مشاركتها في المسيرة، حيث أكد منسقها عبد الحفيظ السريتي أن وفدًا مغربيًا سينتقل جوًا إلى القاهرة، ثم برًا إلى رفح، بهدف الضغط على الاحتلال لفتح المعابر، ووقف الإبادة الجماعية التي ترتكب بحق الشعب الفلسطيني.

السريتي قال: «منذ السابع من أكتوبر، لم يغادر المغاربة الميادين، وسنواصل دعمنا للمقاومة، ونقول للعالم إن الشعب الفلسطيني يُباد أمام أعينكم، بالأسلحة الأمريكية وتواطؤ الصمت الدولي»، وطالب المجتمع الدولي بتحرّك عاجل لوقف هذه الجرائم، وإدخال المساعدات الإنسانية دون تأخير.

في البحر أيضًا... «مادلين» تقترب ولكن تحتجز

تزامناً مع انطلاق المسيرة البرية، اقتربت سفينة «مادلين» التضامنية من الوصول إلى شواطئ غزة، ما أثار رد فعل عنيفاً من جانب الاحتلال الإسرائيلي، حيث أعلن وزير الدفاع يسرائيل كاتس أنه أعطى أوامر بمنع السفينة من دخول القطاع المحاصر، واحتجزت القوات الإسرائيلية السفينة، التي تقل على متنها ناشطين بارزين بينهم السويدية غريتا ثونبرغ والممثل الأيرلندي ليام كانينغهام.

يُذكر أن سفينة أخرى، «الضمير»، كانت قد تعرضت لهجوم بطائرة إسرائيلية مسيّرة في مايو الماضي أثناء محاولتها كسر الحصار عن غزة، ما أدى إلى اشتعال النيران فيها.

غزة تنزف والعالم يتحرك

منذ بداية العدوان الإسرائيلي في أكتوبر، ارتكبت قوات الاحتلال، بدعم أمريكي مباشر، مجازر مروعة بحق المدنيين في غزة، أكثر من 181 ألف شهيد وجريح، معظمهم من الأطفال والنساء، إلى جانب آلاف المفقودين، ومئات آلاف النازحين، ومجاعة تضرب سكان القطاع، كل ذلك وسط تجاهل فاضح للأوامر الدولية من محكمة العدل الدولية بوقف الإبادة.

اليوم، يعيش قرابة 1.5 مليون فلسطيني بلا مأوى، بعدما دُمّرت منازلهم في حربٍ لم تترك حجراً على حجر، ولا روحاً بريئة دون تهديد.

المسيرة... أكثر من خطوة رمزية

هذه المسيرة ليست مجرد فعالية تضامنية، بل هي تجسيد للإرادة الشعبية العالمية، التي بدأت تُحاصر المحتل على كل الأصعدة، وتعيد القضية الفلسطينية إلى صدارة المشهد العالمي، إنها رسالة تقول للعالم: إن صمت الحكومات لن يحجب صوت الشعوب، وإن فلسطين ليست وحدها في وجه الإبادة، في زمن العتمة، تمشي قوافل الأحرار نحو غزة... على طريق العدالة، وفي درب الكرامة.

حركة المقاطعة العالمية

فرصة تاريخية لتحرير فلسطين من الهيمنة الاقتصادية الاسرائيلية

منذ بدء الغـــزو الشـــامل للكيان الصهيوني لغزة عـــام 2023 اندلعت انتفاضـــة عالمية ضـــد جرائمه، ومن بين هذه الانتفاضة، كانت المشـــاركة في حملـــة المقاطعـــة الاقتصاديـــة لـ«إسرائيل»، إحدى وســـائل النضال المدني والعمـــل الجماعي لشـــعوب العالم، والتي تُقاطع خلالها البضائع المنتجـــة في الأراضي المحتلة ومنتجات الشركات التي تدعم الكيان ماليًا.

في أحدث إجراءات المقاطعة، تعتزم الحكومـــة الأيرلندية حظر اســـتيراد المنتجات مـــن المســـتوطنات المحتلة ردًا على اســـتمرار أنشطة الاستيطان الإسرائيلية في الضفة الغربية.

وقد ذكـــرت وكالـــة فرانس برس للأنباء، نقلاً عن متحدث باسم وزارة الخارجية الأيرلنديـــة، أن «الحكومة وافقت على إقرار قانون يحظر الاتجار بالسلع مع المستوطنات غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة».

وســـبق أن اتخذت بعـــض الدول الأوروبية الأخرى هذا الإجراء رداً على اســـتمرار الكيـــان الصهيوني في بناء المســـتوطنات غير الشرعيـــة في ظل حكومة نتنياهو اليمينية، وهو إجراء قد يؤثر ســـلباً على اقتصـــاد الكيان المنهك ويزيد من أعباء مشاكله.

يُقـــدر الناتـــج الاقتصـــادي للمســـتوطنات الصهيونية في الضفة الغربية بنحو 41 مليار دولار ســـنوياً، ما يُســـهم بشـــكل كبـــير في اقتصاد الكيان، ولذلك، دفع اســـتمرار حملات العقوبـــات الحكومـــة الصهيونية إلى إيجاد ســـبل للالتفاف عـــلى قوانين العقوبات، بما في ذلك تسويق منتجات المستوطنين بأسماء وأساليب مختلفة، أو زيادة توفير التسهيلات الاقتصادية والتجاريـــة للمنشـــآت الصناعيـــة والزراعية الموجودة في المستوطنات.

مـــن القضايا الأقل تـــداولاً أن آثار المقاطعـــة لا تقتصر على الخســـائر الاقتصاديـــة للكيـــان، بل قـــد تعزز الإنتاج المحلي الفلسطيني واستقلاله الاقتصادي عن الكيان.

ينظر الفلســـطينيون بشكل متزايد إلى اتفاقيـــة باريـــس (البروتوكـــول الاقتصادي لاتفاقيات أوسلو، الموقعة بين السلطة الفلسطينية و«إسرائيل» في باريس في 29 من أفريل 1994)، والتي تســـمح للكيان الصهيوني بالهيمنة اقتصادياً على الحياة الفلســـطينية، على أنها فخٌّ دمر الاقتصاد الفلسطيني وأعاق تقدمه.

مقاطعة المحتل: نهج تاريخي ومستمر

مقاطعة الكيان الصهيوني ليســـت فكـــرة جديدة، بل هـــي موجودة منذ بداية الحركـــة الصهيونية، حتى قبل انتفاضـــة عـــام 1936، كانت هناك حملات لمقاطعة البضائع الصهيونية، في عـــام 1922، نُظمت حملة لمقاطعة الشركات اليهودية في فلسطين، وبلغت هـــذه الحركـــة ذروتهـــا في انتفاضة 1936-1939.

خـــلال الانتفاضـــة الأولى، نجحت القيـــادة الوطنية الموحـــدة في تعزيز اقتصاد المقاومـــة من خلال مقاطعة البضائع الإسرائيليـــة، وتقليص عدد العمـــال الفلســـطينيين العاملين في الأراضي المحتلة، وتعزيز الإنتاج المحلي في الضفة الغربية، كما أُفرغت الأسواق الفلسطينية من المنتجات الإسرائيلية، وازداد الإنتـــاج الزراعي، وتشـــكلت تعاونيات ومبادرات شـــعبية في المجال الزراعي، ووصل عدد الأشجار المزروعة خلال ســـنوات الانتفاضـــة إلى نصف مليون شجرة.

اســـتمر هذا التوجه في الانتفاضة الثانيـــة، حيث انخفض عـــدد العمال الفلســـطينيين العاملـــين في الأراضي المحتلـــة مـــن 145 ألفًا عـــام 2000 إلى 66 ألفًـــا، بعـــد الانتفاضة الثانية، ومع تصاعد الانتهـــاكات الصهيونية للقانـــون الـــدولي، تشـــكلت حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبـــات العالميـــة للضغـــط على «إسرائيل»، على غـــرار تجربة جنوب إفريقيا خلال حقبة الفصل العنصري.

العلاقات التجارية الفلسطينية وتبعيتها للاقتصاد الإسرائيلي

لطالما أصر كيان الاحتلال الإسرائيلي على الســـيطرة على جميـــع مقومات الاقتصاد الفلســـطيني وخنقها، وقد أرسى بروتوكول باريـــس الاقتصادي آلياتٍ لضبط المعابـــر والحدود، وقيّد كمية ونوعية الســـلع المستوردة، كما لعب دورًا في ضبـــط الكيان الضريبي، تاركًا للسلطة الفلسطينية صلاحياتٍ محـــدودة، كفرض ضريبـــة الدخل وضريبة الأملاك.

وقد أدى ذلك إلى تفاقم الفقر الهيكلي، وتحويـــل الاقتصاد الفلســـطيني إلى اقتصاد خدمـــات هشّ وغير قادر على استيعاب العمالة، ونتيجةً لذلك، ازداد الاعتماد على ســـوق العمل الإسرائيلي، لدرجة أنه قبل حـــرب أكتوبر 2023، كان حوالي 20% مـــن القوى العاملة الفلســـطينية تعمل في الأراضي المحتلة والمســـتوطنات، وهـــذا يعني أن دخل 20% مـــن الأسر الفلســـطينية كان مرتبطًـــا بابتزاز ومســـاومات كيان الاحتلال.

رغم جهود الســـلطة الفلسطينية المتكررة لبناء دولـــة واقتصاد وطني، وإنفاقهـــا حـــوالي 44 مليـــار دولار كمســـاعدات دولية على بنـــاء الدولة والتخطيط التنموي الشـــامل، إلا أن الاقتصاد الفلســـطيني أصبح يعتمد بشكل متزايد على الاقتصاد الإسرائيلي، واشتدت القيود التي تُضعفه، هذا جعل الاقتصـــاد الفلســـطيني أكثر عرضة للأزمات، ما نشـــهده اليـــوم - ركود اقتصادي، ومنع العمال الفلسطينيين من العمـــل في الأراضي المحتلة، وقطع أموال الموازنة العامة، واســـتيلاء كيان الاحتـــلال على أكثر مـــن نصف أموال المســـتوطنات، ودفع جـــزء فقط من رواتب موظفي القطـــاع العام - كلها تنبع من هذا الاعتماد.

ومن أهم آليات الهيمنة الاقتصادية الإسرائيليـــة على التجـــارة الخارجية الفلســـطينية «الاتحـــاد الجمركي» وبناءً على ذلك، بلغـــت قيمة الواردات الفلســـطينية مـــن «إسرائيل» في عام 2022، 4 مليارات دولار، أي ما يعادل 56% مـــن إجمالي الـــواردات البالغة 8 مليـــارات دولار، في المقابـــل، بلغت الصـــادرات الفلســـطينية إلى الأراضي المحتلـــة 1.3 مليار دولار، أي ما يعادل 88% من إجمالي الصادرات، وبالمقارنة، بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى العالم في عام 2022، 76.9 مليار دولار، منها 4.6 مليـــارات دولار فقـــط (5.9%) ذهبت إلى السوق الفلسطينية.

وتشير هذه الأرقام إلى التأثير الكبير الذي يمكن أن تحدثه مقاطعة المنتجات الإسرائيلية في الســـوق الفلسطينية، إذا اســـتمرت وتوســـعت، على تمكين الاقتصـــاد الفلســـطيني، والتحول نحو اقتصـــاد المقاومـــة، وتعزيـــز ثقافة المقاومة والمقاطعة كشكل من أشكال النضال الشعبي.

ووفقًا لإحصاءات الكيان نفســـه، أســـفرت المقاطعة العالمية للبضائع الإسرائيلية في عامي 2013 و2014 عن خسارة تراكمية بلغت حوالي 15 مليار دولار للكيان، وأدت إلى انسحاب العديد من الاستثمارات الأجنبية من الأراضي المحتلة، دفع هـــذا وزير مالية الكيان آنذاك إلى التحذير مـــن عواقب حركة المقاطعة المتزايدة الانتشار عالميًا.

مع بدء الإبادة الجماعية في غزة، برز تأثير المقاطعة على الأســـواق العالمية وتغيّر ســـلوك المستهلك تجاه منتجات الشركات الصهيونية، حتى أن دعوات مقاطعة العلامـــات التجارية المؤيدة لـ«إسرائيل» ازدادت في الدول الغربية، وتأثرت بعض هذه العلامات التجارية، مثل ماكدونالدز وكـــي إف سي وزارا، بشـــدة، كما انخفضت قيمة أســـهم ستاربكس، ولم يقتصر تأثير حملات المقاطعة على تغيير ســـلوك المستهلك، بل انضمت العديد من المتاجر والمطاعم والمقاهـــي إلى الحركـــة بوقـــف بيع المنتجات المقاطعة.

كمـــا أدت حمـــلات المقاطعة ضد «إسرائيـــل» إلى ســـحب العديـــد من الاســـتثمارات هذا العام، حيث أوقفت شركة إنتل العملاقة للتكنولوجيا بناء مصنع جديد بقيمة 25 مليار دولار في الأراضي المحتلة، وألغى صندوق البترول النرويجـــي، الذي تبلـــغ أصوله 1.6 تريليون دولار، جميع اســـتثماراته في السندات الإسرائيلية، وأنهت شركتان يابانيتـــان كبيرتـــان، هما إيتوشـــو ونيبون إيركرافت، تعاونهما مع أكبر شركـــة خاصة لتصنيع الأســـلحة في «إسرائيل» (إلبيت سيستمز)، وأعلنت الحكومة الكولومبيـــة مؤخرًا تعليق صادرات الفحم إلى الكيان.

فعالية مقاطعة البضائع الإسرائيلية وتعزيز الاقتصاد الفلسطيني

تشـــير البيانات المذكـــورة أعلاه إلى أن أكثـــر من نصف واردات الســـوق الفلسطينية تأتي من الأراضي المحتلة، وبالطبع، انخفضت قيمة الواردات من الكيان بعد الحرب؛ حيث بلغت في الربع الأخير من عام 2023 ما قيمته 891.7 مليـــون دولار، بينما بلغـــت في الربع الأخير من عـــام 2022 ما قيمته 1.2 مليـــار دولار، ويُلاحظ أيضًا انخفاض ملحوظ مقارنةً بأرباح ما قبل الحرب، ويعـــود ذلـــك إلى عدة عوامـــل، منها تدهور الوضع الاقتصادي، وتشـــديد القيود الإسرائيليـــة على حركة الأفراد والبضائـــع، بالإضافـــة إلى المقاطعة الفلســـطينية لبضائع كيان الاحتلال، واســـتمر هذا التراجع في الربعين الأول والثانـــي من هذا العـــام، حيث ظلت قيمة الواردات الإسرائيلية أقل من 900 مليون دولار.

يكشف النظر عن كثب إلى الواردات الإسرائيلية إلى السوق الفلسطينية أنه من خلال القضاء على ثلث هذه الواردات فقط (مـــا يعادل 1.6 مليـــار دولار) وضخها في السوق الفلسطينية، يمكن توقع خلـــق أكثر من 100 الف وظيفة جديدة (حوالي 10٪ من القوى العاملة الفلسطينية)، يوجد حاليًا 36 منتجًا يمكن استبدالها بالإنتاج المحلي، بما في ذلك المياه المعدنية والغازية، ومنتجات الألبان، والســـلع الزراعية، والبيض، والفواكـــه والخـــضروات، والأعلاف والأســـمدة الحيوانيـــة، والحيوانات الحية، والإسمنت، والهواتف المحمولة،

والشوكولاتة والحلوى، والقمح.

ووفقًا للبيانات، بلغت حصة المنتجات المحلية في السوق الفلسطينية حوالي 43٪ في عام 2022، والتي زادت بنسبة 2٪ في عام 2023، بعد مقاطعة بضائع الاحتلال، مما يعني المزيد من فرص العمل.

تسببت مقاطعة المنتجات الإسرائيلية في انخفاض مبيعات العصائر والمشروبات الإسرائيلية بنسبة 82٪ وانخفاض منتجات الألبان بنسبة 60٪، بينما زاد الإنتاج في الصناعات الفلسطينية للمشروبات والمنظفات والمواد الكيميائية بنسبة تتراوح بين 200 و300٪.

عمليًا، شهد السوق الفلسطيني مقاطعة واسعة للعديد من السلع الاستهلاكية الإسرائيلية، وخاصةً المنتجات الغذائية، ورغم مقاطعة بعض السلع قبل الحرب، إلا أن نطاق هذه المقاطعة ازداد بعد الحرب، كما برزت بوضوح المنتجات الفلسطينية الصنع، ولا سيما في مجالات الألبان والمشروبات والمنظفات.

ووفقًا للرئيس التنفيذي لشركة الجنيدي (شركة منتجة للألبان)، فإن مقاطعة المنتجات الإسرائيلية بعد الحرب أدت إلى زيادة مبيعاتها بنسبة 5%، رغم توقف صادراتها إلى غزة بنسبة 20%. وأشار إلى أن الشركات الصهيونية كانت تسيطر سابقًا على 85% من سوق الألبان الفلسطيني، أما اليوم، فتسيطر المنتجات المحلية على حوالي 90% من هذا السوق.

من جهة أخرى، أعلن رئيس مجلس إدارة شركة الدواجن الفلسطينية أن عرض الدجاج في السوق الفلسطينية انخفض خلال الحرب نتيجةً لانخفاض استيراد بيض التفريخ من «إسرائيل» وانخفاض تهريبه، ما أدى إلى ارتفاع أسعار الدجاج، وبالتالي زيادة الربحية، وفي لقاء مع وسائل إعلام محلية، أشار مدير المبيعات والتسويق في شركة السلام للفرزات أيضاً إلى زيادة المبيعات بنسبة 12% مقارنة بالعام الماضي، وأعلن عن توسعة خط الإنتاج وإضافة الدجاج المجمد إلى منتجات الشركة.

مع ازدياد الوعي العام بأهمية المقاطعة، وتنامي مشاعر الكراهية العالمية للاحتلال والبضائع الإسرائيلية، والتي اشتدت في أعقاب جرائم الكيان الصهيوني، ازداد الإقبال على المنتجات الفلسطينية المحلية والبدائل الأجنبية.

ورغم ازدياد مبيعات بعض المنتجات المحلية، وظهور منتجات جديدة محلية أو حتى مستوردة، إلا أنه يجب الأخذ في الاعتبار أن نجاح المقاطعة لا يُقاس بالأرقام فحسب، بل هو بمثابة بذرة لتعزيز اقتصاد المقاومة، وزيادة الشعور الجماعي بالحاجة إلى التغيير والمقاومة.

المقاطعة وسيلةً لتقويض هيمنة الاقتصاد الإسرائيلي

لعقود، اعتمد الفلسطينيون نهج اقتصاد المقاومة؛ وهو نهج يُعبّر عن سياسات وإجراءات اقتصادية لمواجهة العقوبات من خلال أدوات تُعزز الاستقلال الاقتصادي، وتُؤدي إلى إعادة بناء تدريجي للاقتصاد والعلاقات الاجتماعية، بما يتماشى مع متطلبات وأهداف عملية التحرر الوطني السياسية.

الآن فرصة تاريخية سانحة لإحياء نهج اقتصاد المقاومة، وتعزيز مقاطعة المنتجات الإسرائيلية، يتطلب هذا العملَ جملةً من السياسات والإجراءات التي تُعزز المقاطعة، وتُنهِض الاقتصاد الفلسطيني، وتكوين إرادة سياسية جماعية للتنسيق بين جميع المؤسسات والفصائل لتعزيز المقاطعة، والتحرك تدريجيًا نحو التحرر الاقتصادي من التبعية لـ«إسرائيل»، ولتحقيق هذا الهدف، يجب تكليف الحكومة الفلسطينية بالعمل بجدية أكبر، ووضع خطة شاملة لتوجيه الاستثمار نحو السلع ذات البدائل الفلسطينية.

كما يجب دعم هذه الاستثمارات بتوفير الحماية والتسهيلات والإعفاءات الضريبية لتعزيز الاقتصاد المقاوم، إضافةً إلى ذلك، من الضروري تطبيق قرار عام 2014 بزيادة التعريفة الجمركية بنسبة 35 ٪ على جميع السلع المستوردة ذات البدائل الفلسطينية (مثل الملابس والأثاث والأحذية) لدعم الإنتاج المحلي.

كما يجب اعتماد سياسات حماية ضريبية فورية لدعم بعض الصناعات (مثل المعادن والمنتجات الغذائية والملابس والأثاث) التي تُشكل أكثر من 70 ٪ من الصادرات و9 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تواجه هذه الصناعات منافسة غير عادلة بسبب وجود سلع مستوردة وصهيونية في السوق الفلسطينية.

لدعم الإنتاج المحلي، ينبغي اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع استيراد البضائع الإسرائيلية، والتعامل قانونيًا مع التجار الذين يستوردون هذه المنتجات ببدائل محلية، وفقًا لـ«القانون رقم 4 لسنة 2010 بشأن حظر منتجات المستوطنات الصهيونية ومكافحتها».

باختصار، لا بد من القول إن المقاطعة ليست مجرد إجراء رمزي، بل هي خطوة أساسية نحو بناء اقتصاد فلسطيني مستقل، كأحد متطلبات المضي قدمًا نحو هدف تحرير القدس من الاحتلال.

لفرض السيطرة الإسرائيلية على القطاع

مؤسسة «غزة الإنسانية» .. أداة استخباراتية بغطاء انساني

في ظل استمرار المجازر اليومية في قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر 2023، برزت تحركات سياسية وأمنية غربية تسعى لإعادة هندسة المشهد الإنساني الفلسطيني بما يتماشى مع مصالح الاحتلال الإسرائيلي وحلفائه.

أحد أبرز هذه التحركات تمثّل في إطلاق ما يُعرف بـ«مؤسسة غزة الإنسانية» (GHF)، والتي أعلنت مؤخرًا تعليق أنشطتها في القطاع بذريعة تعرّض موظفيها لـ«تهديد مباشر من قبل حركة حماس»، في خطوة وُصفت بأنها جزء من حملة دعائية منظمة ضد المقاومة الفلسطينية.

لكن خلف هذه المزاعم، تكمن حقائق خطيرة وأهداف خفية، تكشف عن بُعد استخباراتي وأمني واضح يقف خلف تأسيس هذه المؤسسة، وهو ما أثار موجة قلق واسعة بين نشطاء العمل الإنساني والقانوني، وخصوصًا بعد كشف تفاصيل دقيقة عن تركيبة المؤسسة وشبكة علاقاتها الأمنية.

غطاء إنساني لتحركات استخباراتية

تأسست مؤسسة «غزة الإنسانية» (GHF) قبل أشهر فقط، في وقت متزامن مع بدء العدوان الإسرائيلي الشامل على غزة، وتم تسجيلها رسميًا في مدينة جنيف السويسرية، بهدف ظاهر يتمثل في «تقديم المساعدات الإنسانية لسكان غزة»، لكنها سرعان ما افتتحت مكتبين إضافيين في الولايات المتحدة، وبدأت بالعمل بشكل ميداني في المناطق الحدودية للقطاع، وخصوصًا في جنوب رفح.

وفقًا لتقرير نشره موقع «واللا نيوز» العبري، فإن المؤسسة لم تأتِ لتعزيز جهود الإغاثة، بل لتقويض عمل منظمات الأمم المتحدة، وعلى رأسها وكالة الأونروا، وذلك من خلال خلق قنوات بديلة تخضع للرقابة الأمريكية والإسرائيلية، ووفق التقرير، فقد تم إنشاء المؤسسة بتمويل مشترك من وزارة الخارجية الأمريكية وبعض الجهات الأمنية الإسرائيلية، بدعوى «ضمان وصول المساعدات إلى مستحقيها دون تدخل حماس».

ردّ حماس وفضح الأهداف الخفية

في أول ردّ رسمي على قرار المؤسسة وقف أنشطتها، نفى مسؤول رفيع في حركة حماس، في تصريحات لوكالة «رويترز»، وجود أي تهديد أو تحرّك من قبل المقاومة ضد موظفي المؤسسة، مؤكداً أن هذه الادعاءات «مجرد تبرير للانسحاب من مهمة فشلت في تحقيق أهدافها الاستخباراتية والسياسية»، وأشار المسؤول إلى أن الشعب الفلسطيني «أصبح واعيًا لمحاولات التسلل تحت عناوين إنسانية لتنفيذ أجندات مشبوهة».

لكن ما كشفته اتحادات قانونية فلسطينية في أوروبا سلّط الضوء على جانب أكثر خطورة في هذا الملف، فقد أعلن رئيس اتحاد المحامين الفلسطينيين في سويسرا، ماجد أبو سلامة، في بيان صحفي عبر صفحته الرسمية، أن «غالبية أعضاء مؤسسة غزة الإنسانية ينتمون إلى أجهزة عسكرية واستخباراتية أمريكية»، مشيرًا إلى أن الهدف الحقيقي للمؤسسة هو «جمع البيانات والمعلومات التي تسهّل السيطرة على غزة».

البيان الصادر عن أبو سلامة تضمن تفاصيل صادمة عن التعاون القائم بين مؤسسة GHF وشركة أمنية تدعى «ساف ريتش سولوشنز»، وهي شركة أمريكية خاصة متخصصة في العمليات العسكرية، وتقوم بتوظيف متقاعدين عسكريين، خبراء أمنيين، ومتخصصين في التحليل البصري.

وحسب البيان، يتقاضى العاملون في هذا المشروع نحو 1000 دولار يوميًا مقابل جمع وتحليل المعلومات الميدانية في غزة، من خلال مراقبة الأماكن التي توزع فيها المساعدات، واستخدام طائرات من دون طيار (درونز)، وغرف مراقبة ذكية، ووسائل تصوير حراري وبصري لتحديد هويات السكان وتتبع تحركاتهم.

وأضاف أبو سلامة إن عددًا من الموظفين في هذه المؤسسة لديهم خبرة سابقة في العمل في الخطوط الأمامية للعمليات العسكرية الأمريكية، وتم تدريبهم على تنفيذ مهام أمنية سرّية، تشمل تحليل الأنماط السلوكية للمجتمعات، وهو ما يجعل من «مؤسسة غزة الإنسانية» أقرب إلى جهاز استخباراتي ميداني منها إلى منظمة إنسانية.

مخاوف قانونية وتحركات دولية

تزامنًا مع تصاعد هذه الاتهامات، كشف اتحاد المحامين الفلسطينيين في سويسرا عن تقديمه دعويين قضائيتين أمام السلطات الفيدرالية السويسرية، للمطالبة بفتح تحقيق رسمي في خلفيات المؤسسة، وتجميد أنشطتها، ومراقبة تمويلها، كما طالب الاتحاد بضرورة إخضاع أنشطتها لمعايير الشفافية والمساءلة التي تفرضها اتفاقيات جنيف بشأن العمل الإنساني في مناطق النزاع.

وأشار أبو سلامة إلى أن تسجيل مؤسسة بهذه الخلفية الأمنية في سويسرا «يمثل خرقًا صارخًا للقوانين الدولية والإنسانية، التي تحظر استخدام العمل الإغاثي كغطاء لأنشطة استخباراتية»، مؤكداً أن الاتحاد يعمل بالتنسيق مع شركاء في مؤسسات دولية مستقلة لتوثيق الانتهاكات التي ارتكبتها هذه المؤسسة بحق سكان غزة، ولا سيما في مناطق جنوب رفح.

تجسس تحت غطاء المساعدات

على الأرض، تشير تقارير وشهادات من سكان غزة إلى وجود نشاط مكثف لطائرات مسيّرة فوق مراكز توزيع المساعدات التي كانت المؤسسة تديرها، وتحدث مواطنون عن «وجود غير مبرر لطائرات درون تحلق بشكل دائم فوق تلك المناطق، وغرف مراقبة متنقلة مزودة بشاشات تحليل بصري»، الأمر الذي أثار شكوك الأهالي ودفع بعضهم إلى الامتناع عن الاقتراب من تلك المواقع.

وأكد ناشطون ميدانيون أن كثيرًا من سكان القطاع لاحظوا وجود معدات متطورة لا تتناسب مع طبيعة المهام الإغاثية، بما في ذلك معدات اتصالات مشفرة، وأجهزة تتبع إلكترونية، كما لاحظ بعض السكان قيام العاملين في المؤسسة بتصوير وجوه المتقدمين لتلقي المساعدات، وهو ما يشكّل خرقًا للخصوصية ويثير شبهة التجسس.

خيانة للمبادئ الإنسانية

في ختام بيانه، اعتبر رئيس اتحاد المحامين الفلسطينيين في سويسرا أن «أي تعامل رسمي مع مؤسسة غزة الإنسانية يُعد خيانة للمبادئ الإنسانية والقانون الدولي، ويشكّل دعمًا لعملية استخباراتية تهدد الأمن المجتمعي لسكان غزة»، ودعا إلى استئناف توزيع المساعدات الإنسانية من خلال قنوات الأمم المتحدة المعترف بها، مثل الأونروا، ومنظمات الصليب الأحمر، لضمان الشفافية وحماية المستفيدين.

كما شدد على أهمية كشف مزيد من المعلومات حول علاقة المؤسسة بالأجهزة العسكرية الأمريكية، مشيرًا إلى أن الهدف النهائي من هذا المشروع ليس الإغاثة، بل تحويل المساعدات إلى أداة للابتزاز السياسي والمراقبة الأمنية، ما قد يعرّض حياة المدنيين للخطر ويكرّس الانقسام والهيمنة.

تشكّل قضية «مؤسسة غزة الإنسانية» نموذجًا صارخًا لاختراق المساعدات الإنسانية وتحويلها إلى أدوات أمنية تخدم أجندات الاحتلال وحلفائه، وتكشف هذه القضية الحاجة الملحة لإعادة ضبط آليات العمل الإنساني في مناطق النزاع، ورفض كل المبادرات المشبوهة التي تحمل طابعًا سياسيًا أو استخباراتيًا، تحت غطاء العون الإنساني.

إن ما يجري في غزة لا يحتمل المساومة أو الاستغلال، بل يتطلب موقفًا دوليًا صارمًا لحماية المدنيين ومحاسبة من يحوّلون الكارثة إلى فرصة لجمع المعلومات وتمرير المشاريع الاستعمارية من بوابة العمل الخيري.

من العملاء إلى المرتزقة

المقاومة تتصدى لمشروع الاختراق

محمد بن محمود

المقاومة الفلسطينية لم تتأخر في الرد على ما وصفته بـمحاولة إسرائيلية يائسة لاختراق الحاضنة الشعبية في غزة، حيث نشرت كتائب القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، مقطعًا مصورًا يظهر تنفيذ عملية نوعية ضد مجموعة تابعة لعصابة أبو شباب، أثناء قيامها بتمشيط مناطق شرق رفح تحت إشراف مباشر من قوات الاحتلال الإسرائيلي. وأسفر التفجير عن مقتل أربعة عناصر من العصابة، ما شكل ضربة استباقية لأي محاولات لترسيخ هذه الميليشيات في واقع القطاع.

هذا التطور الميداني الحاسم يؤكد أن فصائل المقاومة لا تتعامل مع هذا المشروع كحالة أمنية فقط، بل كجزء من مخطط استراتيجي يستهدف تفكيك النسيج الاجتماعي الفلسطيني وتحويل غزة إلى بيئة قابلة للاختراق والسيطرة. وقد تعهّدت المقاومة، عبر بيانات رسمية، بمواصلة ملاحقة هذه الجماعات، ووصفتها بأنها أدوات وظيفية تخدم الاحتلال وتُهدد أمن المجتمع.

وفي سياق مشابه، أكد خبراء في الشأن الأمني الفلسطيني أن المشروع الإسرائيلي ليس فقط محاولة لتكرار جيش لحد، بل هو بداية لتجربة العصابات المتوحشة التي تخلط العمل الأمني بالاتجار بالمخدرات والسلاح والدعارة، في محاولة لضرب الثوابت الأخلاقية والوطنية للمجتمع الغزي من الداخل. وهو ما أكدته تصريحات لمسؤولين إسرائيليين نُشرت في يديعوت أحرونوت، اعترفوا فيها بأن هذه العصابات لا تملك أي مشروع وطني، بل تنشط في جرائم جنائية، وتفتقد للشرعية أو القبول الشعبي.

اعترافات خطيرة

بدوره قال ياسر أبو شباب، الذي أثار ظهوره المسلح برفقة مجموعة من المسلحين قرب تمركز قوات الاحتلال شرق رفح جدلاً واسعاً، إنه ينسق بشكل مباشر مع السلطة الفلسطينية في ما وصفه بـنشاطات أمنية ميدانية. جاء ذلك خلال مقابلة أُجريت معه لصالح إذاعة جيش الاحتلال الإسرائيلي، أكد فيها أن جهاز المخابرات العامة التابع للسلطة يشارك في عمليات التدقيق الأمني للأشخاص الذين يدخلون إلى المناطق الخاضعة لسيطرته شرق رفح.

وبحسب قوله، فإن هذا التنسيق يهدف إلى منع عناصر المقاومة من الوصول إلى هذه المناطق التي يعتبرها مناطق محررة من حماس.. أبو شباب أقرّ أيضاً بأن أنشطته في المناطق الشرقية من رفح تتم بإشراف جيش الاحتلال الإسرائيلي، مؤكدًا أن علاقته بجيش الاحتلال وتنسيقه مع جهاز المخابرات الفلسطينية يحقق المصالح العليا للشعب الفلسطيني.

وفي سياق متصل، كانت كشفت القناة الإسرائيلية «أي 24 نيوز» عبر مراسلها المتخصص بالشأن العربي، باروخ يديد، عن لقاء أجرته مع أحد مسؤولي ما سمّته عصابة ياسر أبو شباب، قال فيه إن مهمتهم تتمثل في تأمين المساعدات الإنسانية الداخلة إلى قطاع غزة. وأفادت القناة أن دولة عربية لم تُفصح عن هويتها تشرف على تدريب هذه العصابة، بينما يدير محمود الهباش، مستشار رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، قنوات اتصال مباشرة مع زعيمها، ياسر أبو شباب. ونقلت القناة عن مصدر سياسي رفيع في رام الله تأكيده أن كل شيء يتم بالتنسيق مع الرئيس عباس.

وأضافت القناة أن أبو شباب دعا أهالي غزة للانتقال إلى المناطق التي يسيطر عليها في رفح، واعدًا إياهم بالحماية، رغم كونه يتحرك بشكل فعلي تحت حماية جيش الاحتلال. وفي السياق ذاته، كشفت القناة 12 العبرية في وقت سابق أن جهاز الشاباك هو من صمّم مشروع دعم عصابات مسلحة في قطاع غزة، بهدف استخدامها كقوة بديلة لمواجهة فصائل المقاومة، وأن هذه الخطة حظيت بموافقة رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، ووزير الحرب يسرائيل كاتس، ورئيس الأركان إيال زامير.

من جهته، كان وزير الحرب السابق أفيغدور ليبرمان قد صرّح علناً بأن حكومة نتنياهو وافقت على تسليح جماعات مسلحة في غزة، وهو ما لم تنفه رئاسة حكومة الاحتلال، بل ردّت بأن هناك وسائل متعددة لهزيمة حماس تم الاتفاق عليها مع الأجهزة الأمنية المختلفة.

ووفق ما نشرته صحيفة يديعوت أحرونوت، فإن مسؤولين أمنيين إسرائيليين كشفوا عن عدم وجود خطة لتكليف هذه الجماعات المسلحة بإدارة مدينة رفح في اليوم التالي للحرب، رغم اعترافهم بعدم امتلاكها القدرة الفعلية على القيام بذلك. وأوضحوا أن عملية التسليح جرت خلال الأشهر الماضية بسرية كاملة، بقيادة الشاباك، وبموافقة مباشرة من نتنياهو، وشملت نقل عشرات وربما مئات من قطع السلاح الخفيف مثل المسدسات وبنادق الكلاشينكوف إلى هذه الجماعات، وأغلبها صادر من القطاع نفسه.كما أقرّ المسؤولون الإسرائيليون بأن هذه العصابات تنشط في تجارة المخدرات، والدعارة، وفرض الإتاوات، ولا تمتّ بأي صلة للنضال الوطني الفلسطيني، مشيرين إلى أن جماعة أبو شباب تحديداً تلقت أسلحة صادرها جيش الاحتلال من غزة، وتحوّلت إلى أداة وظيفية في خدمة مشروع السيطرة الأمنية والسياسية الإسرائيلي داخل القطاع.

وكانت كتائب القسام قد نشرت مقطع فيديو لاستهداف مجموعة من عناصر عصابة أبو شباب خلال قيامهم بتمشيط منطقة شرق رفح من العبوات الناسفة والأنفاق تحت إشراف جيش الاحتلال الإسرائيلي، وقد أدى التفجير الذي نفذته القسام إلى مقتل 4 من أفراد العصابة.

ويبدو إن لجوء الاحتلال الإسرائيلي إلى تجنيد عصابات محلية مسلحة، بعد إخفاق جيشه في حسم المعركة ميدانيًا، يعكس انتقاله من مرحلة المبادرة إلى مرحلة التخبط والارتجال. فكل المؤشرات العسكرية والأمنية والسياسية تؤكد أن الكيان لا يملك رؤية للخروج من المستنقع الذي صنعه في غزة، وأنه يعتمد الآن على حلول مرتجلة تخلو من الأفق، وتعيد استنساخ تجارب ثبت فشلها سابقًا.

وإذا كانت عصابة أبو شباب تُشبه جيش لحد في الشكل، فإن الفرق الجوهري هو أن غزة اليوم ليست جنوب لبنان بالأمس، بل بيئة أكثر احتكاكًا مع الاحتلال، وأكثر وعيًا، وأشد منعة. فلا وجود فعلي للاحتلال داخل القطاع، ولا قبول لأي فكرة تقسيم أو إنشاء مناطق عازلة أو «محررة» من حماس، كما يروّج عملاؤه.

المقاومة، من جهتها، تبدو في ذروة التنبه والاستعداد. وهي لم تكتفِ برد أمني محدود، بل أطلقت رسالة استراتيجية مفادها أن كل من يعمل مع الاحتلال سيُعامل كعدو مباشر، وأنه لا مكان في غزة لمن يبيع وطنه بحفنة من السلاح أو بالدولار.

أما سياسيًا، فإن المشروع الإسرائيلي بتقسيم غزة داخليًا سيُواجَه بعزلة دولية متزايدة، لا سيما مع تصاعد الأصوات الدولية التي تدعو إلى إنهاء الاحتلال ووقف الإبادة الجماعية، ومع انكشاف دور الولايات المتحدة ودول عربية في دعم مشاريع التجزئة والاختراق.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن الاحتلال، رغم كل ما يملكه من ترسانة إعلامية وعسكرية واستخباراتية، يُهزم مرة أخرى في غزة، لا بفعل الصواريخ فقط، بل بفعل وعي جماعي وشعب لا يُساوم. فالمعركة في غزة باتت اليوم معركة هوية وكرامة، وليست فقط معركة سلاح.

مراكز المساعدات تحولت الى مصائد مشبوهة

على صعيد اخر أصدرت فصائل المقاومة الفلسطينية بيانًا شديد اللهجة، حذرت فيه من أن مراكز توزيع المساعدات الأمريكية في قطاع غزة تحولت إلى فخاخ ومصائد للموت، مستهدفة المدنيين الذين يلجؤون إليها بسبب الجوع والعطش الناجمين عن الحصار الإسرائيلي.

وأكد البيان أن هذه المراكز الوهمية أصبحت مواقع لارتكاب مجازر يومية بحق أبناء الشعب الفلسطيني، وتُدار أمام أنظار العالم دون أي تدخل أو محاسبة. وأوضحت الفصائل أن الهدف الحقيقي من هذه المراكز هو تقويض دور وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وتحويل القضية الفلسطينية من قضية سياسية إلى أزمة إنسانية فقط، تمهيدًا لتهجير السكان قسرًا وتنفيذ مخططات التصفية الشاملة للقضية، بما يتماشى مع ما وصفته بخطة ترامب الإجرامية.

ودعت فصائل المقاومة في بيانها المنظمات الحقوقية والقضائية الدولية والعربية إلى تحمل مسؤولياتها، وفتح تحقيقات عاجلة في الدور الذي تلعبه المؤسسات الأمنية الأمريكية، والتي اعتبرتها جهات استخباراتية مشبوهة ساهمت في سقوط أكثر من 126 شهيدًا من المدنيين.

كما طالبت الفصائل بالضغط على الاحتلال الإسرائيلي والإدارة الأمريكية لإعادة توزيع المساعدات الإنسانية عبر المؤسسات الأممية، وعلى رأسها الأونروا، باعتبارها الجهة الوحيدة القادرة على القيام بهذه المهمة بكفاءة ومهنية، وبما يصون كرامة وسلامة المدنيين في غزة.

وفي تحذير موجه للداخل، دعت الفصائل المواطنين الفلسطينيين إلى عدم الانجرار خلف أي وعود وهمية يقدمها الاحتلال أو الجهات المرتبطة به، مشددة على رفضها القاطع لأي أجسام بديلة عن الأونروا، سواء كانت عائلية أو مؤسساتية أو شركات، واعتبارها امتدادًا لمخططات مشبوهة تهدف لشرعنة الاحتلال. وأكدت الفصائل في ختام بيانها أن أمن المقاومة بات مفوضًا بالكامل للتعامل بحزم مع أي جهة أو فرد يتعاون مع مخططات الاحتلال، مشيرة إلى أن العملاء واللصوص والعصابات المسلحة سيكونون هدفًا مباشرًا لأجهزة المقاومة.

لتفكيك غزة من الداخل وزعزعة استقرارها

إسرائيل تسلح جماعة «أبو شباب» بتواطؤ من الامارات والسلطة الفلسطينية

في ظل العدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة، تكشف تطورات ميدانية خطيرة عن استراتيجية جديدة يتبناها كيان الاحتلال، تتمثل في تسليح جماعات فلسطينية محلية ذات طابع إجرامي، بغرض تقويض نفوذ حركة حماس وزعزعة استقرار المجتمع الغزّي من الداخل، وفي مقدمة هذه الجماعات، تبرز مجموعة تُعرف باسم «أبو شباب»، بقيادة ياسر أبو شباب.

اعترافات رسمية من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وكذلك من وزير الدفاع الأسبق أفيغدور ليبرمان، كشفت النقاب عن هذا الدعم العسكري، ما يشير إلى تحول خطير في أدوات الحرب الإسرائيلية، من القصف والتدمير المباشر إلى استخدام «أذرع محلية» لتنفيذ مشاريع الاحتلال من الداخل، هذا التكتيك لم يعد مجرد تخمين أو تسريبات إعلامية، بل حقيقة موثقة تعكس مساعي الاحتلال لإشاعة الفوضى، تفكيك البنية المجتمعية، وسرقة المساعدات الإنسانية.

من هي جماعة «أبو شباب»؟

تُعرف جماعة «أبو شباب» كإحدى التشكيلات المسلحة الناشئة في جنوب قطاع غزة، ويقودها ياسر أبو شباب، وهو شخص سبق له أن سُجن لدى حركة حماس بتهم تتعلق بالإتجار بالمخدرات وارتباطه بأنشطة إجرامية، ينتمي أبو شباب إلى قبيلة «الترابين»، وهي إحدى القبائل البدوية المنتشرة على الحدود بين غزة وشبه جزيرة سيناء، وقد ذُكر أن بعض أفرادها تورطوا سابقاً في عمليات تهريب وسرقة، وعلى الرغم من أن هذه الجماعة تُطلق على نفسها اسم «القوات الشعبية»، وتحاول تبرئة نفسها من الاتهامات بالعمالة، إلا أن التقارير الاستخباراتية والإعلامية، بما في ذلك اعترافات مسؤولين إسرائيليين، تؤكد أنها تعمل بتنسيق مباشر مع أجهزة الأمن الإسرائيلية، وتتلقى دعماً لوجستياً وتسليحياً.

هذه الجماعة لا تنشط فقط ضد حركة حماس، بل وُثّقت مشاركتها في سرقة شاحنات مساعدات إنسانية مقدّمة لسكان غزة المحاصرين، وخصوصاً في منطقة رفح، وقد وصف مجلس العلاقات الخارجية الأوروبي هذه الجماعة بأنها «عصابة إجرامية مسلحة»، فيما اعتبرت حماس أفرادها خونة ومتعاونين مع الاحتلال، الانتماء القبلي والجغرافيا الحدودية منحا المجموعة غطاءً سهّل تحركاتها، في وقت تستثمر فيه «إسرائيل» هذا الامتداد القبلي والفراغ الأمني لإيجاد موطئ قدم بديل لها داخل القطاع

دون تدخل مباشر.

من هو ياسر أبو شباب؟

ياسر أبو شباب، قائد المجموعة المثيرة للجدل، هو شخصية غامضة خرجت من عالم الجريمة وفقاً لتقارير إسرائيلية، حيث سبق له العمل في تهريب المخدرات وتورط في أعمال سلب ونهب للمساعدات الإنسانية في غزة. وفيما يدّعي أنه يعمل لحماية الفلسطينيين من «حماس»، تؤكد مصادر إسرائيلية وفلسطينية أنه يتعاون مع الاحتلال، بل ويجري تنسيقات أمنية مع السلطة الفلسطينية، وتحديداً جهاز المخابرات.

المفارقة أن أبو شباب يزعم أن مجموعته تضم 300 عنصر، من بينهم سجناء سابقون لدى حماس، وأنه يوفر الحماية للمدنيين الذين يفرون من مناطق الاشتباك، عبر ما يسميه «ممر إنساني» تحت إشراف دولي.

«إسرائيل» وتكتيك «العصابات المحلية»

منذ بداية عدوانها الأخير على غزة في أكتوبر 2023، لجأت «إسرائيل» إلى استراتيجية مختلفة عما اعتادت عليه في السنوات الماضية، حيث لم تعد تكتفي بالضربات الجوية والبرية، بل تحوّلت إلى توظيف أدوات داخلية في القطاع لتنفيذ خططها، من بين هذه الأدوات، برزت العصابات المحلية المسلحة، التي يتم تسليحها ودعمها سراً، وأحياناً علناً، كما اعترف بذلك نتنياهو وليبرمان.

الهدف المعلن من هذا التكتيك هو «محاربة حماس من الداخل»، ولكن الحقيقة تكشف مشروعًا أكبر بكثير تفتيت البنية الاجتماعية والنسيج المجتمعي الفلسطيني، وإيجاد بديل فوضوي مسلح يعمّق الفوضى ويُضعف المقاومة.

تسليح هذه الجماعات يتم من خلال تزويدها بأسلحة، مثل الكلاشينكوف والمسدسات، ما يُشير إلى أن «إسرائيل» تسعى إلى تقليل تكلفة الحرب على جنودها عبر تفويض الصراع إلى قوى محلية تدين لها بالولاء. هذه المقاربة تُعيد إلى الأذهان سياسات «فرق تسد» الاستعمارية، حيث يتم خلق نزاعات داخلية تُلهي المجتمع عن مقاومة الاحتلال، الأخطر من ذلك، أن هذا التوجه يعكس عجزاً استراتيجياً إسرائيلياً، بعدما فشلت حملاتها العسكرية في إسقاط حماس أو تقليص قوتها بشكل حقيقي.

تداعيات هذا المشروع على المجتمع الغزّاوي

النتائج المترتبة على هذا المشروع الإسرائيلي تتجاوز البعد الأمني لتصل إلى مستويات كارثية على المجتمع المدني في غزة، فتح الباب أمام جماعات مسلحة خارجة عن القانون كـ«أبو شباب» أدى إلى تصاعد حاد في عمليات السلب والنهب، وارتفاع حالات الفوضى والانفلات الأمني، وخصوصاً في المناطق الحدودية والجنوبية. تقارير إعلامية وميدانية توثّق نهب قوافل المساعدات الإنسانية، وسط صمت قوات الاحتلال، بل في بعض الأحيان بتنسيق مباشر معها، وفقاً لما صرّحت به حركة حماس.

من الناحية الإنسانية، هذا المخطط أدى إلى حرمان آلاف العائلات من احتياجاتهم الأساسية، وتفاقم الأزمة الإنسانية التي أصلاً كانت في مستوياتها القصوى، لم تعد المشكلة محصورة في الحصار أو القصف، بل تحوّلت إلى ساحة صراع داخلي، يُدار بأدوات الاحتلال وأموال أجهزة استخباراته، كل ذلك يُسهم في تفكيك البنية المجتمعية، وزرع الشك بين فئات الشعب الواحد، وتحويل النضال الفلسطيني من مواجهة احتلال خارجي إلى صراع داخلي مدمر.

أما على المستوى السياسي، فإن «إسرائيل» تهدف من خلال هذه الجماعات إلى خلق «قيادة بديلة» أو «واجهة أهلية» يتم تقديمها لاحقاً كبديل لحماس في إدارة الشأن العام في غزة، ضمن خطة أوسع لتفريغ المقاومة من مضمونها وتحويل غزة إلى كانتون خاضع للسيطرة غير المباشرة عبر عملاء محليين.

الموقف الشعبي والرد المقاوم

في مواجهة هذا المشروع التخريبي الذي تتزعمه «إسرائيل» عبر أدوات محلية، لم يكن الشارع الغزّي ساكنًا أو متفرجًا، بل برزت مؤشرات واضحة على رفض شعبي واسع لمحاولات فرض هذه الجماعات كواقع جديد في القطاع.

بيانات وتصريحات من القوى الوطنية والإسلامية، وعلى رأسها حركة حماس، أكدت أن هناك تحركًا جادًا لملاحقة هذه العصابات، والكشف عن المتورطين في التنسيق مع الاحتلال، بل إن المقاومة الفلسطينية، حسب ما أفادت به مصادر ميدانية، قامت بتصفية عدد من عناصر جماعة «أبو شباب» خلال اشتباكات مباشرة، وهو ما يؤكد أن المشروع الإسرائيلي يواجه مقاومة فعلية على الأرض.

في الوقت نفسه، دعت مؤسسات المجتمع المدني واللجان الشعبية سكان القطاع إلى عدم الانخداع بالشعارات الكاذبة التي ترفعها هذه العصابات، واعتبار أي تعاون معها خيانة وطنية صريحة، فالحفاظ على الجبهة الداخلية بات أولوية استراتيجية لا تقل أهمية عن مقاومة العدوان الخارجي، فالعدو اليوم لا يطل فقط من خلف الدبابات والطائرات، بل بات يظهر أيضًا في صورة «ابن الحيّ» المسلح والمدعوم من أجهزة الاستخبارات الصهيونية، هذا الحذر الشعبي واليقظة الجماعية يعكسان وعيًا فلسطينيًا متقدمًا بخطورة المرحلة، ويؤسسان لمرحلة جديدة من المواجهة مواجهة الارتزاق الداخلي بقدر ما هي مقاومة للاحتلال الخارجي.

إن ما يجري في غزة من تسليح جماعات إجرامية محلية على يد الاحتلال الإسرائيلي ليس مجرد تطور أمني عابر، بل هو تحوّل استراتيجي خطير يهدف إلى هدم البنية المجتمعية الفلسطينية من الداخل.

دعم اماراتي

في صورة أثارت جدلاً واسعاً، ظهر غسان الدهيني، نائب قائد ما يُعرف بـ«مجموعة أبو شباب» في قطاع غزة، وهو يطلق النار بجانب سيارة تحمل لوحة أرقام إماراتية. الصورة، التي نشرتها وسائل إعلام إسرائيلية، فتحت باب التساؤلات حول أدوار إقليمية خفية في تشكيل وتغذية المليشيات المسلحة داخل غزة، وتحديداً تلك التي يُشتبه في تعاونها مع الاحتلال الإسرائيلي.

السيارة التي فضحت الغطاء

بحسب صحيفة «إسرائيل اليوم»، فإن ظهور سيارة بلوحة إماراتية في منطقة خاضعة لسيطرة الاحتلال، وبجانب شخصية محسوبة على مجموعة مسلحة متهمة بالتنسيق مع الجيش الإسرائيلي، لا يمكن اعتباره تفصيلاً عابراً بل إن الصورة دفعت المراسل العسكري «دورون كادوش» للحديث عن «تورط إماراتي محتمل في مشروع القوات الشعبية داخل القطاع»، في إشارة إلى دعم مباشر أو غير مباشر من أبو ظبي لهذه المليشيات.

المخابرات الفلسطينية والإماراتية.. أين تتقاطع الأدوار؟

يشير أبو شباب في مقابلة مع وسائل إعلام عبرية إلى وجود تنسيق أمني مع السلطة الفلسطينية، دون تمويل مباشر منها، ويؤكد أن عمليات التفتيش تتم بإشراف المخابرات الفلسطينية. لكن تقارير أخرى، من بينها ما نشرته صحيفة «يديعوت أحرونوت»، تتحدث عن صلات محتملة بجهاز مخابرات عربي – لم تسمّه – يُعتقد أنه يشارك في دعم وتوجيه هذه المجموعة المسلحة.

في هذا السياق، تبرز الإمارات كفاعل متكرر الحضور في مناطق النزاع العربية، بدعوى دعم «الاستقرار» ومحاربة «التطرف» غير أن ظهور مركبة إماراتية في هذا المشهد الملتبس، يعزز الشكوك حول وجود دور إماراتي يتجاوز الإغاثة الإنسانية إلى رعاية قوى محلية بديلة لـ«حماس»، على غرار ما فعلته أبو ظبي في اليمن وليبيا والسودان.

بين محاربة حماس وخدمة الاحتلال

رغم إنكار أبو شباب لأي تعاون عسكري مباشر مع إسرائيل، إلا أن الواقع الميداني يشي بغير ذلك. وجود مجموعته في مناطق تسيطر عليها القوات الإسرائيلية، وتوافر الحماية لتلك المليشيات، يشير إلى تنسيق غير معلن، يستهدف على الأرجح إضعاف حماس من الداخل، مقابل خلق «مناطق آمنة» تخدم الاحتلال أمنياً وسياسياً. وهو ما يدفع إلى التساؤل: هل نحن أمام «النموذج السوري» بصيغة غزّاوية؟ أي قوى محلية مسلحة، تدعي حماية السكان، لكنها فعلياً تُستخدم كواجهة للاحتلال وأذرعه الأمنية، تحت شعارات إنسانية.

تسليح داخلي وتمويل خارجي؟

يدّعي أبو شباب أن أسلحته «جمعها من السكان»، وهي رواية مشكوك في صحتها، خاصة مع تعقيدات تهريب الأسلحة في القطاع، وخضوعه لحصار إسرائيلي محكم. أما الدعم اللوجستي، مثل السيارات والتمويل، فلا تفسير منطقي له سوى وجود رعاة خارجيين، يتكفلون بتمويل هذه المليشيا لتحقيق أهداف سياسية تتقاطع مع مصالح الاحتلال.

خطر إعادة تشكيل «نظام عميل» في غزة

ظهور السيارة الإماراتية في الصورة هو مجرد رأس جبل الجليد. خلف هذه اللقطة، تقبع شبكة من المصالح والتقاطعات الأمنية والإقليمية، تسعى لتقويض حماس، وربما إعادة تشكيل غزة بمقاربة أمنية جديدة، تشبه «الإدارة المدنية» التي يحاول الاحتلال فرضها في مناطق الضفة. وإذا ثبت التورط الإماراتي في دعم هذه المليشيات، فإننا نكون أمام تحول خطير في المشهد الغزّاوي: من مقاومة تحت الحصار، إلى صناعة «وكلاء محلّيين» لخدمة أجندات خارجية، تحت مسمى «ممر إنساني».

جماعة «أبو شباب» ليست سوى رأس جبل الجليد لمشروع أعمق وأخطر، يسعى إلى استبدال الاحتلال المباشر باحتلال بالوكالة، تستخدم فيه أدوات محلية لتحقيق أهداف استعمارية، لكن ما تراه «إسرائيل» حلًا عسكريًا أو سياسيًا، هو في الحقيقة وصفة لفوضى شاملة قد تنقلب عليها في أي لحظة .

في مواجهة هذا التحدي، تظهر أهمية وحدة الصف الفلسطيني، وتكامل أدوار المقاومة والمجتمع المدني لحماية غزة من التآكل الداخلي، فالصمود لا يكون فقط في وجه القصف، بل أيضًا في وجه الطعنات التي تأتي من الداخل، ومع كل فضيحة تخرج إلى العلن، يتأكد للعالم أن العدو لا يعرف حدودًا في عدوانه، ولا يتورع عن استخدام أقذر الوسائل لفرض أجندته، لكن غزة، بتاريخها ووعيها، قادرة على إفشال هذا المخطط كما أفشلت ما قبله.

الترجي في في كأس العالم للأندية

بأمريكا حلم عالمي وسط انتقادات جماهيرية وغياب التحضيرات

محمد الدريدي

يســـتعد الترجي الرياضي التونسي لخوض منافسات كأس العالم للأندية 2025 في الولايـــات المتحدة الأمريكية وســـط حالة من التوتـــر الجماهيري بســـبب التحضيرات المحدودة وغياب الصفقات الجديـــدة التي كان الجميع ينتظرها لدعم الفريق في هذا التحدي الكبـــير. مع جـــدول مباريات صعب، وأجواء دولية استثنائية، يجد الترجي نفسه أمام اختبار قاسٍ لإثبات قدرته على المنافســـة عالميًا رغم الانتقادات اللاذعة من جماهيره.

وقد شـــد وفـــد الترجـــي الرياضي التونسي الرحـــال الى الولايات المتحدة الامريكيـــة فجر اول امـــس الاربعاء انطلاقا من مطـــار تونس قرطاج في رحلة عاديـــة اتجهت نحـــو باريس العاصمة الفرنســـية ومنها الى مدينة ديترويت الامريكية حيث سيقيم وفد الفريق بمناسبة مشـــاركته في كاس العالـــم للاندية التـــي تنطلق يوم 15 جوان الجـــاري وتتواصل الى غاية 13 جويلية القادم. وضم الوفد الرســـمي للترجي الرياضي 55 فردا من بينهم 23 لاعبا.

وستكون اقامة وفد الترجي الرياضي في ديترويت على ان يتحول الى فيلادلفيا لخوض اللقاء الاول أمـــام فلامينغو البرازيلي ثم الى نيشفيل بمناسبة اللقاء الثاني أمام لـــوس انجلس الامريكي والعودة مجددا الى فيلادلفيا للمواجهة الثالثة أمام تشلسي الانقليزي.

ويشـــارك الترجـــي الريـــاضي في مســـابقة كأس العالم للأندية بعدما تواجد في المركز الثالث بتصنيف الأندية الأفريقية. ووضع الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا» عـــدة معايير للوصول لكأس العالـــم للأنديـــة في مقدمتها الفوز بالبطولـــة القارية الأكبر خلال الفترة من 2020 حتى 2024، ثم بعد

ذلك التصنيف. وأوقعت قرعة كأس العالم للأندية 2025 الترجي الرياضي في المجموعة الرابعة مع فلامينغو البرازيلي وتشيلسي الإنقليزي ولوس أنجلس الأمريكي (فاز بالمباراة الفاصلة بعد استبعاد نادي ليون المكسيسكي).

برنامج مباريات الترجي في كأس العالم للأندية

تمثل مشاركة الترجي في البطولة فرصة ذهبية لنقل كرة القدم التونسية إلى الأضواء العالمية، لكن جدول المباريات يضع الفريق أمام صعوبات جمة. سيلعب الترجي ضمن المجموعة الرابعة التي تضم فرقًا ذات خبرة في البطولات العالمية: و يوجه الترجي يوم 17 جوان فلامنغو (ملعب لينكولن فاينانشال فيلد – فيلادلفيا و يوم 21 جوان الترجي ضد لوس أنجلوس (ملعب جيوديس بارك – ناشفيل) و 25 جوان الترجي ضد تشيلسي (ملعب لينكولن فاينانشال فيلد – فيلادلفيا).

هذه المواجهات ستكون اختبارًا صعبًا للفريق الذي يسعى لبلوغ الأدوار المتقدمة وتقديم أداء مشرّف يعكس تاريخ الترجي الحافل بالإنجازات.

مجموعة الترجي : صراع بين القارات

ينافس الترجي في مجموعة قوية تجمع بين المدرسة الأوروبية واللاتينية والأمريكية حيث يحمل كل خصم نقاط قوة تُعقد مهمة المكشخة،فتشيلسي الإنجليزي أحد أبرز المرشحين للفوز باللقب، بتشكيلة مليئة بالنجوم الدوليين وقيمة سوقية ضخمة تتجاوز 991.7 مليون يورو. و فلامنغو البرازيلي فريق يتمتع بتاريخ حافل في كوبا ليبرتادوريس ويملك قاعدة جماهيرية ضخمة داخل البرازيل وخارجها. أما لوس أنجلوس الأمريكي ممثل الدوري الأمريكي، الذي يسعى لاستغلال الأرض والجماهير لتحقيق مفاجأة كبيرة في البطولة. وهذه التركيبة تفرض على الترجي بذل جهد مضاعف لضمان عبور دور المجموعات بنجاح، خاصة أن كل مباراة ستكون بمثابة نهائي مبكر.

غضب جماهيري بسبب غياب الانتدابات

لم يكن الاستياء الجماهيري نابعًا من القرعة الصعبة فقط، بل تفاقم بسبب غياب الانتدابات رغم فتح الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا» نافذة خاصة للانتقالات بين 1 و10 يونيو. كان عشاق الترجي يترقبون تعزيزات قوية لدعم الفريق في مواجهاته أمام العمالقة الأوروبيين والأمريكيين، لكن الإدارة اكتفت بالاستقرار على المجموعة الحالية، ما أثار موجة انتقادات واسعة. في المقابل، قامت فرق مثل تشيلسي وفلامنغو بإبرام عدة صفقات استعدادًا للبطولة، مما زاد من حيرة وغضب جماهير الترجي التي ترى أن غياب التعزيزات سيضع الفريق في موقف صعب.

إخفاق تسويقي يُضعف الحماس الجماهيري

لم تقتصر الانتقادات على عدم التعاقد مع لاعبين جدد، بل امتدت إلى ضعف التسويق لمشاركة الفريق في البطولة. يرى الكثيرون أن إدارة النادي لم تمنح الحدث العالمي الاهتمام الكافي، ولم تستثمر في حملات إعلامية وترويجية قوية لتقديم الترجي كفريق يُمثل تونس والعالم العربي في هذه المنافسات الدولية. و يعتبر غياب المباريات التحضيرية قبل انطلاق البطولة كان أيضًا عاملًا إضافيًا أثار القلق، حيث لم يخض الفريق أي لقاء ودي قبل مواجهة فلامنغو، مما جعل البعض يعتقد أن الترجي سيدخل المنافسة بدون استعداد بدني أو تكتيكي كافٍ.

هل يستطيع الترجي تجاوز العاصفة؟

في ظل هذه الظروف، يجد الترجي نفسه أمام تحدٍ مزدوج إما النجاح في البطولة رغم التحضيرات المحدودة، وتهدئة غضب الجماهير التي كانت تتوقع تحضيرات أفضل. و قد يكون للفريق فرصة إثبات جدارته عالميًا إذا تمكن من تحقيق نتائج إيجابية رغم الضغوط، لكن الطريق لن يكون سهلًا، حيث سيواجه خصومًا أقوياء يحتاجون إلى أداء استثنائي لتجاوزهم. فهل يستطيع الترجي قلب التوقعات، أم أن الانتقادات ستظل تطارد الفريق حتى بعد انتهاء البطولة؟ الأيام القادمة ستكون حاسمة والجميع يترقب ما إذا كان الفريق سيكتب تاريخًا جديدًا أم أنه سيكتفي بتمثيل شرفي لا يرضي تطلعات جماهيره.

ويبلغ إجمالي الجوائز المالية لهذه المسابقة مليار دولار، تنقسم إلى 475 مليونا بناء على الأداء الرياضي، و525 مليونا تقسم بناء على المشاركة فقط.

وستكون جوائز الأداء الرياضي موحدة على كل القارات، حيث يحصل الفائز في أي مباراة بدور المجموعات على مليوني دولار(ما يعادل 6 مليون دينار تونسي) ، ويحصد كل فريق مليون دولار في حالة التعادل (3 ملايين دينار تونسي) ويحصل المتأهلون إلى ثمن النهائي على 7.5 مليون دولار (23 مليون دينارتونسي)، بينما ستكون 13.125 مليون دولار مكافأة بلوغ ربع النهائي.

وسيمنح الفيفا 21 مليون دولار لمن يبلغ نصف النهائي، بينما سيحصل الوصيف على 30 مليونا والبطل على 40 مليونا. أما مكافآت المشاركة في البطولة (البالغة 525 مليون دولار) فستوزع بشكل مختلف على المتأهلين من كل قارة، حيث سيحصل كل فريق أوروبي على مقابل يتراوح من 12.81 إلى 38.19 مليون دولار (يتم تحديد المبلغ وفقًا لتصنيف يعتمد على المعايير الرياضية والتجارية).

بينما سيمنح 15.21 مليون دولار لكل متأهل من أمريكا الجنوبية. وخصصت الفيفا 9.55 مليون دولار(30 مليون دينار) لكل متأهل من الكونكاكاف (أمريكا الشمالية والوسطي والكاريبي) وآسيا وأفريقيا. بينما سيحصل المتأهل من الأوقيانوسيا على 3.58 مليون دولار. وبالتالي ضمن الترجي مبلغ 9.55 مليون دولار(ما يقارب 30 مليون دينارتونسي) كمنحة المشاركة في المونديال ويمكن للمبلغ ان يرتفع بحكم ما ستسفر عليه مشاركته في المجموعة وبقية المشوار .